



الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣

الثلاثاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجالات الاهتمام الحاسمة
الاثني عشر التي تضمنها منهاج عمل بيجين

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل
تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولاً إلى
بيان من فخامة الرايت أونرايل الفريق كريستون تامبو، نائب
رئيس جمهورية زامبيا.

الفريق تمبو (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي
أن أعرب عن امتنان حكومتي لكون دولة من تجمعنا دون
الإقليمي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تتولى رئاسة
هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة من خلالكم
سيدي الرئيس. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنهنئكم سيدي
على الكفاءة والمقدرة اللتين توجهون بهما أعمال هذه
الدورة.

لقد قطعت زامبيا، منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني
بالمرأة، خطوات كبيرة في تنفيذ منهاج عمل بيجين وأحرزت
تقدماً هاماً في تحقيق الالتزامات المحددة. ولقد بدأنا عمليتنا
التنفيذية الوطنية بترجمة منهاج عمل بيجين إلى خطة قومية
لتقدم المرأة. وتحدد الخطة الاستراتيجية، التي تغطي الفترة من
١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، خمس مجالات ذات أولوية: الأول عبء
الفقر الدائم والمتزايد على المرأة وعدم تكافؤ حصولها على
الموارد ونقص اشتراكها في الكيانات والسياسات
الاقتصادية؛ والثاني، عدم المساواة في الحصول على الفرص في
التعليم وتنمية المهارات والتدريب؛ والثالث، عدم تكافؤ
وصول المرأة إلى الصحة والخدمات المتصلة بها؛ والرابع، عدم
المساواة بين المرأة والرجل في تقاسم السلطة وصنع القرار؛
والخامس، حقوق الفتاة والطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ست قضايا أخرى
يتصف كل منها بأهميته في معالجة مجالات الانشغال الخطيرة
كافة. وهي كما يلي: أولاً، الدور الخطير لوسائل الإعلام
على جميع الصعد؛ وثانياً، الحاجة إلى بيانات إجمالية غير
مصنفة على أساس الجنسين؛ وثالثاً، إنشاء آليات مؤسسية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي
إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room C-178

00-46441

0046441

الرئيسية، ضمن عقبات أخرى، تهديدا خطيرا لمنهاج العمل. ونحن نحتاج إلى جهود وطنية ودولية قوية ومنسقة للتغلب عليها.

وفقر الأسر المعيشية مشكلة خطيرة للغاية في زامبيا. وحاليا يعيش ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، غالبيتهم من النساء. فالمرأة والرجل يعانيان من الفقر بطرق مختلفة. وتأتي الفقر ليس مسألة ما إذا كان هناك من الفقراء عدد من النساء يزيد على عدد الرجال وإنما مسألة قسوة الفقر وشدة العقبات التي تواجهها المرأة عندما تحاول انتشال نفسها وأطفالها من برائن الفقر. وإن المدى الواسع للتحيزات في المجتمع وعدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة والوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والسيطرة عليها إنما يعني أن المرأة لديها فرص أقل.

وظهر تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المرأة والطفل بوصفه تأثيرا خطيرا جدا. وثمة تركيبة من العوامل الجسدية والاجتماعية الاقتصادية تجعل المرأة أكثر عرضة للعدوى من هذا الفيروس من الرجل. وهكذا فإن الفقر والإيدز يرتبطان ارتباطا وثيقا. ويسهم الفقر في انتشار الفيروس ويركز تأثيره. ويخلق الفقر حالات التعرض للإصابة، لا سيما بين النساء. وتأثير الفيروس/الإيدز على القدرة الاقتصادية هام بصفة خاصة. وبالارتباط بالوفيات المتصلة بالإيدز توجد نفقات طبية ضخمة وخسائر في الأرواح البشرية. وتذكر التقديرات أنه بدون تدفقات الرأسمال الأجنبي في زامبيا، ستؤدي تكاليف المعالجة الطبية، والإنهاك والتكاليف الأخرى المرتبطة بالإيدز إلى هبوط في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٩ في المائة تحت المستويات المسقطة العادية. وهكذا فإنه بدون بث للمعونة الأجنبية بمعدلات لم يسبق لها مثيل سينخفض دخلنا القومي بقدر كبير.

فعالة؛ ورابعا، النهوض بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، وخامسا، دراسة آثار إضفاء التزعة الغربية للثقافة والتقاليد في جميع المجالات؛ وسادسا، انقسام سكان زامبيا إلى ثلاثة عناصر هي الريفي وشبه الحضري والحضري.

ويسرني إبلاغ هذه الدورة الاستثنائية بأن الحكومة الزامبية وغيرها من أصحاب المصالح حاولوا تنفيذ الخطة القومية مع تحقيق نتائج كبيرة. وتنعكس تفاصيل التدابير المتخذة، والإنجازات المحققة، وما صودف من عقبات، في تقرير وطني لاستعراض منتصف المدة، وزع على نطاق واسع بين وكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء وغير ذلك.

واعتمد مجلس وزراء زامبيا السياسة الوطنية الأولى للجنسين في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠. وهذه وثيقة بارزة تصف تدابير السياسات التي تخترق القطاعات، والهياكل المؤسسية، والقضايا وترمي إلى تشجيع التنمية المستجيبة لنوع الجنس. ونحن على قناعة بأن هذه السياسة سوف تعجل بتنفيذ منهاج العمل.

ونظرا لأن الإرادة السياسية والحماس موجودان على جميع الصعد في زامبيا، فإننا نعتبر تنفيذ منهاج العمل جزءا لا يتجزأ من عملياتنا الإنمائية الوطنية. وهكذا فإننا نستمر في بذل كل جهد لتنظيم نوع الجنس في جميع سياساتنا وبرامجنا.

وفي عملية تنفيذ منهاج العمل، حددنا عددا من العقبات والتحديات التي أثرت في عملية التنفيذ. والقضايا التي حددناها ليست جديدة؛ بل إنها، في الواقع، مُشار إليها في منهاج عمل بيجين. بيد أن آثارها بعيدة المدى على قدرة الحكومة على تنفيذ منهاج العمل.

وتشمل العقبات الرئيسية التي أعاقت تنفيذنا: أولا، فقر الأسر المعيشية؛ وثانيا، ضخامة الديون الوطنية؛ وثالثا، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمثل هذه العقبات

أداء اقتصادات البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي، الذي يتحيز حاليا لصالح البلدان المتقدمة النمو. وما لم يشجع النظام الاقتصادي العالمي النمو في أقل البلدان نمواً، فإن البرامج الإنمائية الهامة، مثل منهاج عمل بيجين، لن تحقق سوى نتائج دنيا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا المخلص للأمم المتحدة لقيامها بإجراء اجتماعات متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين على الصعد الوطنية.

وأود أن اختتم بإعادة تأكيد التزام حكومتي بتنفيذ منهاج عمل بيجين. وهذه مسؤولية يجب أن نتحملها من أجل المساواة بين الجنسين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية زامبيا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد حسن غميشي وزير الدولة التركي المسؤول عن شؤون المرأة والأسرة والخدمات الاجتماعية.

السيد غميشي (تركيا) (تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): تؤيد تركيا تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي الذي ألقته رئاسة الوفد البرتغالي. وأغتتم هذه الفرصة للإعراب عن آرائنا الوطنية المتعلقة بنهضة المرأة وتمكينها في تركيا.

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقديرنا للمساهمة الكبيرة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة، والسيد كوفي عنان الأمين العام، في مسألة النهوض بالمرأة وتمكينها. لقد قامت الأمم المتحدة بدور فعال إلى حد كبير في صياغة السياسات التي تستجيب للتغيرات المفاهيمية في ميدان المساواة بين الجنسين. وكان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة انطلاقة للتسليم بمفاهيم مراعاة الفوارق بين الجنسين وحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة. ويعتقد وفدي بأن الإنجاز الكامل

وتقع زامبيا في فئة البلدان الفقيرة عالية المديونية. وفي هذا الصدد يشكل عبء الديون عاملاً مساهماً رئيسياً في استمرار تخلفها. وتشكل التزامات خدمة ديون زامبيا أكبر بند منفرد في المصروفات في الميزانية العامة. وهي تبرز بكثير المصروفات على الصحة والتعليم أو أي قطاع آخر.

ولخدمة الديون تأثير كبير على الميزانيات العامة، وبالتالي فإنها قلصت بشدة الموارد المتاحة للتنمية وضيققت بقدر كبير آفاق النمو. ونشأت مظاهر عدم المساواة وزادت بفعل الديون ليس فقط من خلال الدخل وإنما أيضاً فيما يتعلق بنوع الجنس.

من الواضح أن لدى زامبيا سبباً مشروعاً للسعي إلى تخفيف كبير في عبء الديون، إن لم يكن إلى إلغائها كلية. وقد استمرت بشدة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات الأخرى. وهي لا تزال ملتزمة بخدمة الديون رغم أن هذا يضر بأولوياتنا في القطاعات الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر. وتفترض خدمة الديون توافر الموارد للتنمية عن طريق مساعدات المانحين. بيد أن خدمة الديون حرمت البلد أساساً من الموارد التي يمكن توجيهها إلى أنشطة التنمية. وتمثل حقيقة الحالة في أن التدفقات الخارجة عن طريق خدمة الديون تزيد على التدفقات الداخلة عن طريق المعونة الخارجية. وهكذا فإن هناك حاجة إلى مبادرات للتخلص من الديون تتجاوز الإطار القائم لكي تتسنى زيادة التدفقات المالية من الموارد إلى البلدان النامية عالية المديونية.

وهناك تحديات أخرى سوف تتطلب تعاوناً ومشاركة وطنيين ودوليين قويين. والعنف ضد المرأة والطفل، ولا سيما ضد الفتيات، تهدد يعرقل التنمية البشرية. وثمة تحد آخر هو تأثير عملية العولمة الاجتماعية - الاقتصادية على اقتصادنا. وهناك علاقة مباشرة بين ضعف

صغار الفتيات بنسبة ٦٧ في المائة. وبالرغم من أننا لم نتمكن من تحقيق التزاماتنا بالكامل بشأن الحد من معدلات وفيات الرضع والأمهات والقضاء على الأمية بين النساء، حدثت تحسينات كبيرة. وقمنا بسن تشريع بشأن حماية الأسرة. وفي ظل التشريع الجديد، بمسئطاع أي عضو في أسرة يخضع لعنف عائلي أن يتقدم بالتماس وبطلب الحماية. وأصدر البرلمان التركي تشريعا استجابة لسنوات من الدعاية النشطة وجهود مجموعات التأثير التابعة لحركة المرأة، يقر بأن العنف العائلي انتهاك رئيسي لحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة ويؤكد مسؤولية الدولة عن حماية النساء من حالات العنف هذه التي تقع في الحياة الخاصة.

وكجزء من عملية الإصلاح هذه، وبعد مؤتمر بيجين، أعد مشروع جديد لقانون مدني، مع مراعاة منظور الفوارق بين الجنسين يتضمن مساهمات غير حكومية للمرأة، وهو معروض الآن على البرلمان التركي. وتمشيا مع منهج عمل بيجين، أنشئت لجنة دائمة معنية بالمساواة بين الجنسين على المستوى البرلماني بهدف ضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين في المسائل العامة في جميع السياسات والأعمال التشريعية.

وثمة مكسب من المكاسب الملموسة التي تحققت بعد انعقاد مؤتمر بيجين وهو منظمات المجتمع المدني الدينامية النشطة في ميدان حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة. وأود أن أؤكد، بصفتي وزير دولة مسؤولا عن شؤون المرأة، الدور الهام الذي تقوم به منظمات المرأة في عملنا. وفي هذا الصدد، أعرب عن السرور بخاصة لأن وفدي يتضمن عضوات في البرلمان من شتى الأحزاب السياسية، فضلا عن ممثلات لمنظمات غير حكومية للمرأة.

وعملية النهوض بالمرأة وتمكينها عملية ديناميكية. وترتكز تلك العملية لا على إصلاحات تشريعية فحسب، بل

لحقوق الإنسان للنساء والبنات ليس مسؤولية قانونية فحسب بل مسؤولية أخلاقية أيضا. ولا بد أن يرمى هدفنا المشترك إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

كأن تأسس جمهورية تركيا وإدخال الإصلاحات التي تلت ذلك نهجا ثوريا فيما يتصل بقضية حقوق المرأة. لقد حصلت المرأة في تركيا على هويتها الحقيقية في ظل الجمهورية واكتسبت حقوق الانتخاب أو التصويت قبل أن تكتسبها النساء في بلدان كثيرة أخرى. وفي سنة ١٩٣٤ كان عدد بلدان العالم التي حصلت النساء فيها على حق التصويت أو الانتخاب صغيرا لم يتجاوز ٢٨ بلدا. وكانت تركيا أحدها. وتضمن القانون المدني الذي سن في عام ١٩٢٦ أحكاما هامة متقدمة في ميدان المساواة بين الجنسين. واليوم وبفضل الاستفادة بهذا التراث، نتابع بلا كلل أهدافنا الرامية إلى: النهوض بوضع المرأة، وضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في جميع مستويات الحياة الاجتماعية. ولقد أحرزنا بعض الإنجازات الهامة في هذا الصدد. ولكننا نعلم أن الوضع الراهن يتطلب تحقيق تحسينات كثيرة.

وفي بيجين، قبل خمس سنوات، تعهدت تركيا بالتزامات هامة. والترمنا بسحب التحفظات التي سجلناها بشأن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووعدنا بتوسيع التعليم الأساسي الإلزامي من خمس سنوات إلى ثماني سنوات. وأعلننا عن عزمنا على تقليل معدلات وفيات الرضع والأمهات إلى النصف على الأقل بحلول سنة ٢٠٠٠ ومحو الأمية بين النساء. وأشعر بسرور بالغ للتصريح أمام الجمعية اليوم بأننا وفينا بمعظم تلك الالتزامات.

وزادت فترة التعليم الأساسي الإلزامي من خمس إلى ثماني سنوات في عام ١٩٩٧. وبذلك، زاد معدل تسجيل

واجبنا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة أن نضمن تهيئة بيئة لجميع النساء يتمتعن فيها بحقوقهن على النحو الأوفى.

هذا اجتماع هام يوفر لنا أساسا صلبا للتعاون والتضافر بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية وجميع العاملين الآخرين ذوي الصلة بهدف تحقيق أهدافنا النهائية المتمثلة في المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فيلما أسبين بويلويس، عضوة مجلس الدولة في كوبا ورئيسة اتحاد المرأة الكوبية.

السيدة أسبين بويلويس (كوبا): (تكلمت بالاسبانية): في السنوات الخمس التي مرت منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة حدث في عدد من المناطق والبلدان، تقدم رئيسي في تنفيذ جوانب معينة من منهاج عمل بيجين. لكن الحقيقة تظل أن المرأة تدعي في كثير من الأماكن بأن هذه الوثيقة، الحيوية للغاية من أجل تقدمها، تبقى محفوظات مخبأة في أرشيفات خفية.

وحركات النشاط الاجتماعي المتزايدة الجماهير النساء والضغط الذي تمارسه منظمات نسائية كثيرة على الحكومات والطلبات التي تقدمها تلك المنظمات فيما يتعلق بعملية متابعة بيجين أسفرت عن إحراز قدر من التقدم في سن قوانين تسلم بالحقوق السياسية للمرأة وتدرج مبدأ المساواة في قانون الأسرة؛ والواقع، إن القانون الجنائي في بلدان كثيرة اعتبر شتى أشكال العنف ضد المرأة كجرائم.

وأنشأت بعض الحكومات أيضا آليات أو وزارات أو مكاتب أو لجانا بهدف تعزيز التقدم في شؤون المرأة على وجه التحديد. وأهم جانب في هذا الشأن هو الوعي المتنامي من جانب المرأة والمجتمع بوجه عام بالسرعة التي تزداد بها الأمراض الاجتماعية القائمة والناشئة ويتسع نطاقها وبالاقتدار إلى حلول لمعظم المشاكل الملحة التي جرى

أيضا على تدابير متكاملة في ميادين التعليم والصحة والسياسات الاقتصادية. وتركيا بصدد عملية مواءمة هيكلها القانوني والإداري مع الاتحاد الأوروبي على أساس المعرفة الجماعية. ويعد القضاء على العقبات التي تعوق تلك العملية وضمان التمتع الكامل بالحقوق التي ينص عليها القانون جزءا هاما من عملية المواءمة.

إننا نجتمع اليوم هنا بصفتنا مجتمعنا دوليا لتحديد موقفنا إزاء تنفيذ منهاج عمل بيجين. ولقد واجهنا دون شك، مشاكل مشتركة فضلا عن مشاكل خاصة بكل بلد في السنوات الخمس الماضية. وسوف نلقي خبراتنا الضوء على إجراءاتنا في المستقبل. وسوف نسترشد بمشروع الإعلان السياسي ومشروع الوثيقة الختامية اللذين نأمل اعتمادهما في نهاية هذه الدورة الاستثنائية. ولقد عقد بلدي العزم على مواصلة المساهمة في جميع المساعي الدولية في ميدان حقوق المرأة بإخلاص تام.

وعلى الصعيد الوطني، نخطط لنركز بقدر أكبر على متابعة القضايا، مع كوننا على دراية تامة بالتحديات التي تواجهنا. وعلى سبيل الأولوية، نلتزم بتخصيص موارد كافية لقضايا المساواة بين الجنسين. ونحاول، بالتعاون الوثيق مع جميع الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية للمرأة، توليد إرادة سياسية قوية لتحقيق تلك الغاية. كما أن ضمان تمثيل المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة ومشاركتها في جميع مستويات صنع القرار يعد أيضا مجالا من مجالات الاهتمام ذات الأولوية لدينا. ونعلق أهمية كبيرة على عمليات بناء المؤسسات كأساس لتحقيق تلك الأهداف كافة.

ومع أن المجتمع الدولي شهد تحسينات كبيرة في مسألة النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، لا تزال التحديات ماثلة أمامنا. وفي أجزاء شتى من العالم، تظل النساء وصغار الفتيات يواجهن عدم المساواة والظلم. ومن

الاجتماعي. وقد أدت الخصخصة، وسياسات التكيف، والأزمات المالية، وإرشادات صندوق النقد الدولي إلى زيادة تأنيث الفقر والبطالة، والافتقار إلى أمن العمل واستغلال المرأة بوصفها مصدرا رخيصا للعمالة.

هذه هي أهم المسائل التي تعني المرأة اليوم في جميع أرجاء العالم، وكثيرا ما تتفاقم بفعل عدم الاكتراث وعدم الفعالية من جانب الدول التي أضعفها مفهوم الليبرالية الجديدة ذاته وافتقارها إلى الإرادة السياسية والموارد وإمكانيات التنمية. ولا يمكن إحراز تقدم اجتماعي بدون سياسات تعمل من أجل مشاركة المرأة بشكل منصف في التنمية المستدامة.

وفي بلدنا، اضطلع بالتزامات بيجين في جو وبروح وتحت ظروف مواتية لتحقيق نتائج ملموسة تؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، حتى يمكن للمساواة بين الجنسين أن تستمر في النمو والتقدم.

وخطة العمل الوطني لمتابعة مؤتمر بيجين في جمهورية كوبا، التي وضعها مجلس الدولة، هي إعراب عن الإرادة السياسية لدى الحكومة وتسليم بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة الكوبية. ومن دواعي سروري الشديد أن أبلغ الجمعية العامة بنجاح هذا البرنامج ومواصلة تنفيذه بإدراك كامل من جانب كل مؤسسة من المؤسسات المعنية لمسؤوليتها ولضرورته.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، يجري انتعاش متواضع ولكنه مستدام في الاقتصاد القومي، وهو انتعاش تضطلع المرأة فيه بدور لا غنى عنه بوصفها عاملة أو تقنية أو عالمة أو قائدة أو متبرعة لمساعدة مجتمعاتها المحلية على إعداد الأبطال الذين يقع على أكتافهم الجهد الهائل الذي يبذله جميع الشعب الكوبي في اتحاد لا ينفصم بين نسائه ورجاله.

تحديدها وإكسابها الأولوية في بيجين. وأصبحت العلاقة المباشرة واضحة بين ازدياد وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي سوءا في السنوات الخمس الماضية وبين الوضع العام في عالم يسوده مذهب الليبرالية الجديدة، وما يتبعها من مبادئ العولمة وقواعدها، وما يترتب على هذه العلاقة من تأثير مدمر.

إن العالم يدخل القرن الحادي والعشرين وفيه ٨٠٠ مليون من البشر يموتون جوعا، في حين اكتثر أغنى ٢٠٠ شخص في العالم ثروة فلكية تقدر بمبلغ ترليون دولار. وفي عام ١٩٩٩، كانت الأصول الخاصة بأغنى ثلاثة أشخاص في العالم تتجاوز الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا مجتمعة.

إن واقع العالم اليوم أليم للغاية. وأكثر من نصف سكانه فقراء أو معدومون؛ ويليون من السكان أميون؛ و ٢٥٠ مليون طفل يعملون بصفة منتظمة؛ و ١٣٠ مليون شخص يفتقرون إلى أي سبل على الإطلاق للحصول على التعليم؛ و ١٠٠ مليون طفل يعيشون في الشوارع. ومن المقدر أن عددا يتجاوز ١١ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام من جراء سوء التغذية، أو الفقر، أو الأمراض التي يمكن الوقاية منها أو شفاؤها.

وتتسم الفترة قيد النظر باتساع في الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين بلدان الجنوب والشمال، وفوارق هائلة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان، وتدمير البيئة ومواردها غير القابلة للتجدد بشكل غير رشيد وغير قابل للتصحيح، وبالإسراف، وحروب الإبادة والحروب الاقتصادية.

وقد وجدت المرأة نفسها في السنين الخمس الماضية مستبعدة من فرص الحصول على العمل الكريم، والتدريب التقني والمهني المناسب، والرعاية الصحية، وضمانات الأمن

التي وقعت عليها لم تصدق عليها حتى الآن وأن دولا أخرى لم تقم حتى بمجرد التوقيع عليها.

وكان يُعتقد أن السنين العشر الماضية ستكون عقد النهوض بالمرأة في جميع أرجاء العالم، والعقد الذي أصبح فيه المرأة قادرة على التمتع بكل حقوق الإنسان الخاصة بها. كان ينتظر أن يكون عقد حقوق الطفل، وحقوق الإنسان، وعوالة العدالة والتضامن والسلام. وكان يعتقد أن على أعتاب ألفية جديدة وقرن جديد، سوف تفتح إمكانيات جديدة لتقدم جميع الناس ولتبادل منجزات العلم والتكنولوجيا والمشاركة الكاملة فيها من أجل نفع البشرية.

بيد أن ذلك لم يحدث. بل اتسم العقد الأخير من الألفية بالارتفاع السريع في الفقر، والعنف البالغ، وبالعواقب الناجمة عن الجشع الجنوني غير المحدود للقوى الاقتصادية الكبرى، وتجار الحرب، وإرهاب الدولة، الذي يمر الآن بلا عقاب نتيجة لطابع العالم ذي القطب الواحد.

لقد كان من نتيجة هذا الجشع المخيف قصف المدن بما يترتب عليه من تكلفة هائلة في الأرواح والإصابات؛ ورفض السماح ببيع الأغذية أو الدواء؛ وقتل الآلاف من الأطفال في مخابهم بالقذائف ذات القدرة الخاصة على الاختراق التي يجري تطويرها في مراكز الأبحاث، والتي يتم التفكير فيها وتصميمها من أجل ارتكاب هذه الأفعال الوحشية، وغير ذلك كثير من الفظائع والأفعال الشنيعة.

إن مبيعات الأسلحة العشوائية في مناطق الصراع لا تزال تتسبب في نشوب حروب تزهق فيها أرواح لا حصر لها وتلحق الدمار وتشرد الأطفال والنساء وكبار السن وسكانا بكاملهم يترحلون ويمكثون في ظروف خطيرة، الأمر الذي يخلق مشاكل جديدة.

إن جيش الفقراء تتضاعف أعدادهم، ناهيك عن المهرين والخاطفين وبائعي النساء والأطفال بغرض الدعارة

وقد عجزت التدابير الإجرامية الجاري اتخاذها لتصعيد الحرب الاقتصادية التي أعلنتها علينا الولايات المتحدة الأمريكية، أقوى بلد في العالم، منذ أربعة عقود تقريبا، عن سحق إرادة وتصميم الكوبيين نساء ورجالا. ولم تستطع تلك التدابير أن تدمر إصرارنا على المحافظة على إنجازاتنا الاجتماعية والسير في طريقنا صوب التنمية التي تتسم بالعدالة الاجتماعية والمساواة. كما عجزت عن الحيلولة بيننا وبين الاستمرار في تشكيل أحلامنا. فالحقيقة والعدالة من الحقائق الواقعة في كوبا. ونأمل أن تسود العدالة في هذا البلد قريبا وأن يرجع إليان، مع أبيه وزوجة أبيه وأخيه الصغير، حرا سعيدا إلى كوبا، إلى وطنه وإلى أحضان جده وجدته. ونعرب بإخلاص عن امتناننا لحرارة وصلابة الدعم الذي قدمه شعب أمريكا الشمالية في هذه المعركة.

في إطار المناقشات التي كانت تجري داخل نطاق الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى خلال فترة الستينات والسبعينات والثمانينات كثيرا ما كنا نسمع الخبراء والممثلين من كلا الجانبين يعطون تأكيدهم بأن الموارد المكرسة لإنتاج الأسلحة، وللتنمية التكنولوجية والأبحاث الخاصة للأغراض الحربية سوف تخصص للقضاء على الجوع والفقر، وإنشاء المدارس والمستشفيات والخدمات الطبية لكفالة التنمية البدنية والعقلية لجميع سكان العالم والاضطلاع بالأبحاث اللازمة من أجل إنقاذ البشرية من الأمراض الخطيرة. وكانت هذه البيانات تبعث آمالا عظيمة بين شعوب العالم، وبين جميع سكان الأرض، وبين النساء اللواتي كافحن بكرامة كفاحا مستميتا لتحويل حقوقهن إلى حقيقة واقعة، على أثر الاتفاقات المبرمة إبان اجتماع ١٩٧٥ في المكسيك.

وفي عام ١٩٧٩ اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي وقعت عليها على الفور كوبا وبلدان أخرى كثيرة. ومن العار أن بعض الدول

التي تبذلها مختلف الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص اللجنة المعنية بوضع المرأة في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المعنية بالمرأة. وآمل وأعتقد أن دورتنا ستنتج نجاحا عظيما.

إن جمهورية فييت نام الاشتراكية تعتبر تحرير المرأة واحدا من الأهداف الكبرى للثورة الفيتنامية، وأن للمرأة أثرا مباشرا طويل الأجل على التنمية الوطنية. وقد أسهمت المرأة الفيتنامية عبر التاريخ إسهامات بطولية، تعترف الأمة كلها بها في قضية البناء الوطني والدفاع، وفي الوقت الحاضر، تمتلك المرأة الفيتنامية إمكانيات هائلة وتشكل دفعة هامة من أجل عملية التجديد. وانطلاقا من الاقتناع بأن التقدم بالمرأة يحقق منافع للنساء والرجال على حد سواء، وللأسرة والمجتمع، كرّست الحكومة الفيتنامية سياسة القيام باستثمار كاف وتوفير دعم متنوع لتحسين وضع المرأة وتعزيز مساهمتها في جميع ميادين الحياة.

من الممكن الآن تأكيد أن مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥ أسهم في التغييرات التي نفتخر بها في فييت نام. ولأول مرة، وافقت حكومتنا ووجهت تنفيذ الاستراتيجية الشاملة وخطة عمل تمكين المرأة، الأمر الذي يعبر تماما عن روح إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولجنتنا الوطنية من أجل التقدم بالمرأة دعمت بنيتها التنظيمية ومدت شبكتها إلى ٥٠ وزارة ووكالات حكومية مركزية أخرى وإلى جميع الأقاليم والمدن في أنحاء البلاد. وزاد الوعي العام بالمساواة بين الجنسين بشكل عام، مما أعطى قوة دفع لإدماج تكامل الجنسين في صنع السياسات وفي تنفيذ العمليات في جميع الوزارات وعلى جميع المستويات الإدارية الأخرى.

ونتيجة لذلك، وخلال السنوات الخمس الماضية منذ مؤتمر بيجين، سجلت فييت نام منجزات هامة: انخفضت نسبة الأسر الفقيرة من ٣٠ في المائة إلى ١٣ في المائة في

أو العبودية أو بيع أعضائهم في أي حد يمكن أن تصل القسوة والأعمال المخزية والمهانة وانعدام الضمير الإنساني؟ هذه كلها، وهي نتائج للأناية والفقير والعنف، يجب أن تنتهي ويجب أن نكافح من أجل التنمية. وهذا النظام كله يجب أن ينتهي.

مما لا شك فيه، أن النموذج الليبرالي الجديد قد فشل. لكن سكان هذا الكوكب لا يزالون يعانون وسيظلون يعانون النتائج الخطيرة لأزماته الكارثية الكبيرة. لكن الأمهات لن يتركن أطفالهن يتضورون جوعا حتى الموت. بل سيكافحن كالأسود لإنقاذهم. والمطلوب بصفة أساسية عاجلة إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد من شأنه أن يقضي على جميع أنواع التمييز ويحقق التقدم والرفاه للجميع، والحد الأقصى من السيادة والاستقلال وتقرير المصير للشعوب والإعمال التام لحقوق الإنسان للجميع أساسية وإن التطلع إلى التمتع بالمساواة والتنمية والسلم يظل هدفا أساسيا للمرأة.

إن الحركة النسائية منهمكة في هذه الجهود السامية، إذ تعمل بلا كلل، مستمرة في حماسها وحضورها ونموها ونشاطها في جميع القارات. وهي متنوعة وتعددية ومناضلة بقوة مع إدراك الحاجة إلى التحرك نحو نوع آخر من العولمة، عولمة تضامن، عولمة عادلة ورشيقة وتشمل الجميع، النساء والرجال، في التمتع بحياة أفضل، حياة كلها كرامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة هاثي خييت، رئيسة لجنة تقدم المرأة في فييت نام.

السيدة هاثي خييت (فييت نام) (تكلمت بالفيتنامية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): نيابة عن الوفد الفيتنامي، أود أن أنقل التحيات الحارة إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الجمعية كلها. إننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود

لعملية العولة التي بدأت بقوة وذلك لضمان إتاحة الفرصة أمام النساء والرجال في البلدان النامية للمشاركة في هذه العملية والاستفادة منها مثلما يستفيد منها الرجال والنساء في البلدان المتقدمة النمو.

إن المساواة بين الجنسين والتقدم بالمرأة يجب أن يصبحا موضوعا أساسيا في السعي نحو السلام والاستقرار والتعاون من أجل التنمية، وهو مسار مفتوح لجميع الأمم والدول في العالم. ولهذا السبب، نرحب بكون هذه الدورة الاستثنائية تضع إطارا زمنيا للمبادرات وإجراءات المتابعة الرامية إلى التنفيذ الفعال لمنهاج عمل بيجين. ويود الوفد الفيتنامي أن يقترح أن يعقد المؤتمر العالمي الخامس للمرأة في عام ٢٠٠٥. بما يتمشى مع التقليد الراسخ باستعراض تنفيذ استراتيجية نيروبي بعد ٢٠ عاما، واستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ١٠ أعوام. ولرسم استراتيجية عالمية بشأن المساواة بين الجنسين والتقدم بالمرأة للسنوات التالية في هذا القرن الحادي والعشرين.

مرة أخرى، تتعهد الحكومة الفيتنامية ببذل قصارى جهدها، في سياق ظروف فييت نام المحددة بالتنفيذ الناجح لمنهاج عمل بيجين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة هيدي فراي، وزير الدولة لشؤون وضع المرأة في كندا.

السيدة فراي (كندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أكون هنا ممثلة لكندا.

في عام ١٩٩٥، وصف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية المسيرة الطويلة نحو المساواة بين الجنسين بأنها التحرك الأهم في القرن العشرين. وفي ذلك العام نفسه قبل منهاج عمل بيجين، وأصبح نقطة التحول التي مكنت العالم من تجاوز البلاغة الخطابية والاهتمام بالجوهر. والآن، بينما

وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بين النساء من ٨٢ في المائة إلى ٨٨ في المائة؛ وانخفض معدل النمو السكاني إلى ١,٥٥٨ في المائة؛ وبالنسبة للعام الماضي، كان متوسط العمر الافتراضي للمرأة ٦٩,٩ سنة. ومن المثير بوجه خاص زيادة عدد النساء في المناصب القيادية وفي الهيئات المنتخبة في مختلف مراكز السلطة. فالمرأة ممثلة ابتداء من قمة قيادة الدولة إلى المستويات الشعبية للقرى والمجتمعات.

ومما يدعو للسرور أيضا أن نذكر أن الأنشطة التي تستهدف تمكين المرأة في فييت نام كانت غنية بشكل متزايد من حيث المضمون ومتنوعة في الشكل وأكثر فعالية؛ وتلك الأنشطة تشمل المجتمع كله. واتحاد المرأة الفيتنامي، كمنظمة جماهيرية تمثل تمثيلا واسعا حقوق ومصالح المرأة في جميع أنحاء المجتمع، لا يزال يقوم بدور رائد في الشبكة العاملة للتقدم بالمرأة. وعلى أساس المنجزات، نود أن نشرك الجمعية في تجربتنا فيما يتعلق بتكامل سياسة الدولة القوية والحركة الدينامية للمرأة وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدور المحفز للآلية الوطنية ومسؤوليات السلطات على جميع المستويات في الجهود المشتركة من أجل المساواة بين الجنسين.

إننا نتفق مع المواقف الأساسية الواردة في مشروع الوثيقتين الرئيسيتين لهذه الدورة، وهما مشروع الإعلان السياسي ومشروع الوثيقة الخاصة بالمزيد من الإجراءات والأنشطة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومع أن مكاسب إيجابية تحققت في تنفيذ أهداف منهاج عمل بيجين المحددة، فإنها لا تزال أقل مما كنا نتوقعه. ونحن نرى أن علاقات الشراكة ينبغي أن يستمر تعزيزها في المجتمع الدولي، بما في ذلك العلاقات داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي جملة أمور، الآليات الحكومية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وبين النساء والرجال في أنحاء العالم، للتصدي للعقبات والتحديات التي تقف أمام التنفيذ التام لمنهاج عمل بيجين. ويجب أيضا إيجاد حلول ملائمة للجوانب السلبية

الكندي يحتضن الحقوق المتساوية للمرأة، وأصبحت حجر الزاوية لإحراز تقدم في الجوانب التشريعية والقانونية. وطوال السنوات الثلاثين الماضية، أحرزت كندا تقدماً بطيئاً ولكن ثابتاً في تحقيق المساواة بين الجنسين محلياً. والسعي إلى تنفيذ خططنا الاتحادية تحقيقاً للمساواة بين الجنسين.

ونحن نعمل على تعزيز الآلية الحكومية المكرسة لهذا العمل، وسننا قانوناً جديداً ووضعنا سياسات وبرامج لتحسين حياة المرأة. ونواصل السعي إلى إدخال نوع الجنس في جميع جوانب الحكومة ومؤسساتها، مستخدمين التحليل القائم على نوع الجنس. والتحليل القائم على نوع الجنس يدل على أهميته بالنسبة للوضع الاقتصادي للمرأة في مجالات من قبيل الأعمال التجارية والصناعية والإصلاح الضريبي، والمساواة في الأجور والتجارة؛ وفي مجالات السياسة الاجتماعية من قبيل مكاسب التقاعد، والإعانات المقدمة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ومراكز الامتياز المعنية بصحة المرأة، ومكاسب إجازات الأمومة المطولة. ولقد عززنا أحكام القانون الجنائي بغية التصدي للعنف، وسنبداً قريباً بتنفيذ مبادرات تدريبية تتعلق بنوع الجنس وبناء السلام.

(تكلمت بالفرنسية)

وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم، لا تزال هناك العديد من العقبات الاجتماعية والجهازية. ولقد دلت تحليل نوع الجنس على أن الظلم الذي تتعرض له المرأة في بلد متعدد الثقافات مثل بلدنا، يتفاقم بفعل عوامل من قبيل التنوع والعرق والطائفة والهجرة ووضع السكان الأصليين، والتوجه الجنسي، والإعاقة والعمر.

(تكلمت بالانكليزية)

لذلك، فإن الاعتراف بالتنوع أمر بالغ الأهمية في كندا.

ندخل القرن الحادي والعشرين يبقى المنهاج الرسم الهندسي لخطّة تمكين المرأة وتحقيق المساواة الشاملة بين الجنسين.

(تكلمت بالفرنسية)

وبما أن منهاج العمل بات في متناولنا، فإن كندا موجودة هنا اليوم مع دول العالم لرسم مسار القرن الجديد، وللاستفادة من المكاسب الضئيلة التي أحرزتها المرأة في القرن العشرين.

(تكلمت بالانكليزية)

نعتقد أن السماح لتلك المكاسب، التي حصلنا عليها بشق الأنفس، بأن تتبدد من شأنه أن يكون عملاً مجحفاً بحق المرأة في العالم، ومن شأنه أن يشكل خطوة إلى الوراء في أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن الإنساني.

(تكلمت بالفرنسية)

وكندا تظل حازمة في التزامها بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم. وقد أكدنا هذا الالتزام بالأعمال التي نقوم بها على الصعيدين الوطني والدولي.

(تكلمت بالانكليزية)

ففي داخل الأمم المتحدة ومحافل أخرى، من قبيل الكمنولث ومنظمة البلدان الفرنكوفونية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومحفل التعاون الاقتصادي في آسيا - المحيط الهادئ، تعكف كندا على مشاركة الآخرين ببياناتها وأبحاثها وتجاربها وأفضل ممارساتها. وتعلمنا من بلدان أخرى طرائق خلاقة لتعزيز حقوق المرأة وكفالة أعمال هذه الحقوق لا كممارسة شرعية بل كأمر واقع.

ونحتفل في كندا هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لتقرير اللجنة الملكية المعنية بوضع المرأة، وهو أول اعتراف رسمي بحقوق المرأة في كندا. ونتيجة لذلك، بات الدستور

وكندا عاقدة العزم على مواصلة العمل من أجل التقليل من العقبات التي تعترض بانتظام تحقيق المساواة للمرأة، وعلى زيادة الوعي والتقدير حيال فوائد تنوع البشر، وعلى البحث والنهوض بجوانب الصلة بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية، وإظهار الترابط القائم بينهما.

(تكلمت بالانكليزية)

إن منهاج عمل بيجين يظل محتفظاً بأهميته الحاسمة بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف. فهو يضع معياراً يجب البناء عليه بدلاً من تدميره. وعندما ننكر على المرأة الحق في العدالة وفرصة المشاركة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في بلدانها، فإننا نؤخر تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان. ونؤخر تنافسها على الساحة العالمية، ونحكم على شعوبها بوضعها في المركز الثاني على المسرح العالمي. وعندما نمكّن المرأة إنما نمكّن أطفالها والأجيال المقبلة. وعندما نحمي المرأة إنما نحمي ليس بناتنا وأخواتنا وزوجاتنا وأمهاتنا فحسب، وإنما نحمي أبنائنا وأشقائنا أيضاً.

ونحن على اقتناع بأن تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في المستقبل - وللعالم بالتأكيد - لن يتم ما لم تتوفر الفرصة للمرأة التي تشكل نسبة ٥٥ في المائة من الموارد البشرية في العالم لتقديم إسهامها. ونعتقد أيضاً أن هدي إحلال السلام والأمن الإنساني سيظلان بعيدا المنال إلى الأبد ما لم تتوفر الحماية والاحترام للمرأة. وما لم تحصل المرأة على مقعد على طاولة صنع القرار.

ليس بوسعنا، صديقاتي وأصدقائي، العودة إلى الوراء. فمنهاج عمل بيجين هو البداية وليس النهاية. وحياة النساء والأطفال على المحك، ومستقبلهم يكمن في أيدينا.

والفقر ما زال أمراً حقيقياً بالنسبة للعديد من النساء الكنديات، لا سيما الأمهات الوحيدات والنساء من السكان الأصليين، والمهاجرات والمعوقات. وهذا يبرز حقيقة أن الفقر هو العائق الوحيد الأكبر أمام إمكانية الوصول والمشاركة، ليس بالنسبة للمرأة فحسب، وإنما بالنسبة لأطفالها أيضاً.

(تكلمت بالفرنسية)

والعنف ضد المرأة في المنزل وفي المجتمع المحلي لا يزال عقبة أمام قيام مجتمعات محلية مأمونة وآمنة.

(تكلمت بالانكليزية)

وفي كندا، نعتقد أنه ليس بالإمكان إحراز تقدم كبير نحو مساواة المرأة ما لم نعمل مع منظمات غير حكومية، وهذه المنظمات ضرورية لرسم السياسة العامة الفعالة والعملية، وتؤدي مناصرتها للمرأة إلى استمرار حكومتنا في السير على الطريق الصحيح والتركيز على مساواة المرأة التي تشكل نسبة ٥٢ في المائة تقريباً من عدد السكان في بلدنا.

وعلى الصعيد الدولي، تعمل كندا باهتمام ونشاط على وضع بروتوكولات لمكافحة تهريب البشر الذي يستهدف بالدرجة الأولى، كما نعلم، النساء والأطفال. إننا نعتبر الاتجار بالبشر نوعاً من الرق في القرن الحادي والعشرين وإنكاراً مطلقاً لحقوق الإنسان.

وثمة دلالة أخرى على التزامنا بحقوق الإنسان هي إصرار كندا على إنشاء محكمة جنائية دولية. ونحن نعتبر هذه المحكمة أكثر المحاكم تحسناً بنوع الجنس في القانون الإنساني الدولي، ويسرنا ما حصل مؤخراً من اعتماد لبروتوكولات اتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والأطفال في الصراعات المسلحة.

(تكلمت بالفرنسية)

قدم المساواة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتجنب أية محاولة استبدادية أو هدامة على أساس التسليم بمعايير أو خطط مبهمة.

هذه هي الأهمية الحقيقية لاجتماعنا اليوم. وهذا هو التحدي الذي يمكن أن تواجهه جميع النساء في الألفية الثالثة الغنية بالتوقعات والإنجازات الممكنة تحقيقها. لذلك، فإن أصغر دولة في المجتمع العالمي يمكنها أن تسهم في هذه المناقشة العالمية والمتعددة الجوانب بما لديها من تجارب. وأيضاً في سان مارينو صممت النساء أو أسكنن لفترة طويلة، وهناك القليل منهن اللواتي استطعن أن يعبرن عن أفكارهن أو العمل على جعل صوتهن مسموعاً. وفي مجتمعاتنا المتقدمة، كثيراً ما تنبأهي المرأة بتسلم زمام القيادة في الهيكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم، متجاهلة مع ذلك أن أوجه الخلل المتعلقة بنوع الجنس لا تزال تحرم المرأة من إمكانية الوصول الكامل إلى المناصب الرئيسية التي من شأنها أن تمكن المرأة في قراراتها وخياراتها من تعزيز رفاهها وتوطيد تنميتها.

وإن إعادة التفكير الجذري في جميع حقوق الإنسان وحياته، وكذلك إعادة تعريف الموجود حالياً من القواعد الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، شرط لازم لإصلاح مجتمع غير ملائم أو عدائي خاضع لسيطرة الذكور، وهذا يعتمد بالضرورة على مشاركة المرأة مشاركة نشطة إذا أريد تحقيق إمكانيات أفضل.

وقد أحرز تقدم كبير خلال العقود القليلة الماضية بفضل التعاون القيم من المرأة. ففي كل قطاع اقتصادي واجتماعي، ومن منظور جعل مراعاة نوع الجنس اتجاهها سائداً، لم تعهد المرأة بالتخلص من التهميش والتمييز والاستغلال فحسب، ولكن أيضاً بسد الفجوة الواسعة بين الشمال والجنوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة فرنسيسكا ميتشيلوتي، وزيرة الشؤون الداخلية والعدل في سان مارينو.

السيدة ميتشيلوتي (سان مارينو) (تكلمت بالانكليزية): بقلب مفعم بالعاطفة، أعرب لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين"، عن تحيات وفد جمهورية سان مارينو.

إن مسيرة الثورة النسائية الجريئة والبعيدة الأثر تتقدم على طريق لا رجعة فيه. والذين يصفون هذه العملية بأنها أكبر ثورة أو بأنها الثورة الوحيدة في عصرنا لا يشيرون حصراً إلى حقيقة أن "النصف الآخر الذي يملك السماء" معني بها، ولكنهم يشيرون بصورة أبرز إلى نظرة العالم الشمولية التي تعززها والتحسينات الجزرية التي تدعو إليها.

واليوم نجتمع في مبنى الأمم المتحدة لنمارس في نهاية المطاف حقنا في الأعراب عن أفكارنا، وهو أمر يتصف بنجاح باهر، حيث أننا لم نتوقع أبداً أن يؤدي كفاحنا الشخصي والبطيء والصعب، إلى جانب كفاح العديد من الآخرين، إلى أن نقرر مستقبلنا. مع ذلك، ورغم وجود جميع التفاوتات في الخلفيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأمننا، فإن هذا الإنجاز هو الإنجاز الهام الذي نتشاطره جميعاً.

هذه الدورة توفر فرصة غنية لجميع النساء لتخطي تجاربهن اليومية وتحقيق آفاق أوسع. وندرك اليوم أكثر من إدراكنا في سنوات النضال من أجل المساواة بين الجنسين في أوروبا والعالم الغربي، وتحرير المرأة، وكفاحها في أفريقيا أو في الأمريكتين من أجل البقاء، ونهوضها في آسيا والشرق الأوسط، أن أية هوية واحدة لا يمكن إهمالها لدى تشاطر الآراء والتجارب، وأن جميع الإسهامات الثقافية قيمة على

النساء في العالم. إذ يوجد اليوم عدد كبير من نساء سان مارينو يتقلدن مناصب وسيطة وعليا في القطاعين العام والخاص.

ويحصل جميع السكان على الضمان الاجتماعي والدعم الاجتماعي، ويمكن للنساء أن ينتفعن من جميع الخدمات الضرورية. أما المساواة في الأجور بين العاملين من الذكور والإناث فأصبحت إنجازا راسخا، وكذلك المساواة في النقابات العمالية. والمستوى التعليمي مرتفع للغاية ومتنوع، كما أن طائفة واسعة من الفرص متاحة.

غير أن عملية تحقيق المساواة القانونية كانت، على نقيض الحال في البلدان الأوروبية الأخرى، طويلة وشاقة ولم تكتمل بعد بصورة ناجحة على الرغم من اتساع نطاق الرخاء في البلد. وإذ لا تزال سان مارينو متأخرة عن الركب في مجال المساواة القانونية، كما تشهد بذلك النسبة المتدنية من التمثيل الأنثوي في البرلمان وفي الحركات الحزبية السياسية، ومن الجهة الأخرى عدم الاعتراف الكافي بحق المرأة في نقل جنسيتها وهو حق ثابت تماما في جميع البلدان المتقدمة اقتصاديا.

ولا نزال اليوم نطالب بالاعتراف الفعال بنا "كمواطنات من حيث الحقوق". بل إن هذا المطلب لا يزال يواجه معارضة ثقافية ومؤسسية، الأمر الذي يعتبر الآن مفارقة تاريخية.

ومن الأساسي أن تعتبر الجنسية للمرأة في سان مارينو حقا أصيلا وليس تنازلا استراتيجيا. وسيقتضي ذلك الاعتراف الكامل بإسهام المرأة الإنساني والاجتماعي في تنمية البلد، والاحترام الكامل لقيمته الديمقراطية العريقة وحفظ تقاليده، التي يمكن أن تختل نتيجة للعولمة.

وسنواصل معركتنا بعزيمة قوية، تحفزنا على ذلك قناعتنا بأن صوتنا سيُسمع. وفي الوقت ذاته نحن مستعدون

وبالتالي وفرت قضايا المرأة وستظل توفر على نحو متزايد مستقبلا حوافز جديدة للتفكير في نظام اقتصادي عالمي جديد، وإعادة النظر في توزيع الموارد وإعادة التأكيد على تأمين وحماية الحياة على هذا الكوكب.

ولم تعد القوة التي تظهرها الحركة النسائية اليوم على نطاق العالم قاصرة على مجرد البحث عن مكانة مناسبة في عملية التنمية، بل أصبحت تعبيرا عن عملية مستمرة تفكك بشكل لا عودة عنه المخططات الموضوعية مسبقا في سياق التنمية العالمية، والتعايش بين الجماعات العرقية والثقافات، وبناء السلام.

ومن الأسرة إلى المدرسة، ومن التعليم إلى العمل، ومن السياسة إلى الرفاهية الشخصية، فرضت الحركة النسائية طريقة جديدة لتصور التاريخ، والعلاقات الإنسانية وأدوار الجنسين. وركزت المزيد من الاهتمام على العلاقات بين البيئة والثقافة، وعلى الاختلافات الطبيعية والتمييز الاجتماعي، وعلى المشاركة في الحياة العامة ونوع الجنس، وعلى تكرار إعادة التشديد على حق الفرد في الاحتفاظ بهويته في وجه أي محاولة تبسيطية أو مبهمة لطمس أوجه التباين.

وإنني إذ آخذ في الاعتبار أن تجارب كل فرد منا تسلط الضوء على الأهمية القصوى للقضايا التي نناقشها، أود أن أقدم، بالنيابة عن وفد بلدي، بعض البيانات عن وضع المرأة في سان مارينو. وأنا واثقة من أن هذه المعلومات ستثري حوارنا وتوفر مادة للتأمل.

ومثلما كانت الحالة في كل البلدان الأوروبية، كان الطريق إلى المساواة بين الجنسين سهلا نسبيا للمرأة في سان مارينو أيضا. فبفضل الأوضاع الاقتصادية المواتية، أحرزنا، بسرعة أكثر مما جرى في أماكن أخرى، مستويات هامة من المشاركة تعتبر أمرا يصعب تخيله بعد بالنسبة إلى معظم

وتم الانتهاء عمليا من إقامة الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة. ووافقت حكومة بلدنا على أنظمة المجلس الوطني المعني بالسياسة الجنسانية.

ويجري حاليا العمل على تحسين التشريع الوطني الرامي إلى النهوض بوضع المرأة وجعله متفقا مع المعايير الدولية. وهذه العملية تكملها جهود زيادة معرفة المرأة بالقضايا القانونية.

وبالإضافة إلى الصكوك الدولية الموقعة بالفعل، تم القيام بالعملية الوطنية لبلدنا بشأن التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعد مشاركة المرأة في الأنشطة العامة والسياسية والإدارية إحدى النهج الرئيسية لحصولها على المساواة. ويسرنا أن نشير إلى أن مشاركة المرأة في بيلاروس في عملية صنع القرار تتوسع بالتدريج.

ويجري تحسين الإحصاءات المتعلقة بالجنسين، كما أصبح من الأسر كثيرا إجراء تحليل مقارن لوضع كل من المرأة والرجل على نطاق واسع. ونشر أول منشور إحصائي وعنوانه "المرأة والرجل في جمهورية بيلاروس". وأصبحت البحوث المتعلقة بنوع الجنس أوسع انتشارا في بيلاروس، وقد وردت نتائجها في التقرير الوطني المعنون "نساء بيلاروس كما يشاهدن عبر عصر" الذي نُشر تحت إشراف مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المرأة في عملية التنمية".

وتتلقى المشاكل المتصلة بوضع المرأة مزيدا من الانتباه في وسائط الإعلام. وبرز نظام للتعليم الجنساني، إذا أدخلت المسائل المتعلقة بنوع الجنس في مناهج أربع جامعات بيلاروسية. ويمكن تشاطر هذه الإنجازات بالكامل مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق

لصب جهودنا وإسهامنا، بكل وسيلة ممكنة، في تحرير المرأة في جميع أرجاء العالم.

إن حكومة جمهورية سان مارينو تدعم دعما كاملا الحركة النسائية العالمية، وستقوم في جميع المحافل الدولية التي تحضرها بمساندة المبادرات الداعية إلى أعمال حقوق المرأة وحمايتها، أملا في أن يزدهر السلام الدائم والعدل في البلدان التي لا يزال يعوقهما فيها العنف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة أولغا داغيل، وزيرة الحماية الاجتماعية في جمهورية بيلاروس.

السيدة داغيل (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب اليوم ممثلي المجتمع الدولي من هذه المنصة الرفيعة بمناسبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة كلية للقضايا المتعلقة بنوع الجنس. ويُعرب وفد بيلاروس عن امتنانه الخاص للأمم المتحدة على اهتمامها الدائم بقضايا المرأة على الصعيد العالمي.

فبفضل مثابرة هذه المنظمة أصبحت المساواة بين الجنسين اليوم معترفا بها كأحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية الحديثة.

وقد أصبح منهاج عمل بيجين بالنسبة لبيلاروس أداة أساسية لوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة. وبعد أن قمنا بتقييم تنفيذه، يمكننا أن نعلن أننا حققنا تقدما كبيرا في هذا الميدان.

وبفضل مساعدة ودعم رئيس جمهورية بيلاروس، السيد لوكاشينكا، وحكومة بلدنا، تم اعتماد خطة العمل الوطنية والبرنامج الوطني المسمى "نساء جمهورية بيلاروس" ويجري تنفيذهما بصورة تدريجية.

النابعة من النظر في تقرير بيلاروس الدوري الثالث في كانون الثاني/يناير الماضي.

وفي القرن المقبل، نريد أن يقوم العالم على المحبة والمسؤولية، وليس على التسلط والعنف، اللذين يدمران الطبيعة والروح البشرية. ولتحقيق هذا، من الضروري أن تصبح النساء والرجال متساوين وأن يكونوا شركاء متكافئتي المسؤولية في جميع مجالات الحياة. ونأمل في أن تحدد هذه الدورة الاستثنائية طرق تحقيق أهداف بيجين. وأن التزامنا بهذه الأهداف مؤكد بالإجماع.

الرئيس: أدعو معالي السيدة كاتيا بليلو، وزيرة الفرص المتساوية.

السيدة بليلو (إيطاليا) (تكلمت بالإيطالية؛ وقدم الوفد النص الانكليزي): إن الوثائق التي نحن بصدد اعتمادها تعبر بوضوح عن الإرادة السياسية والالتزام من جانب حكومات العالم بالتنفيذ الكامل والمعجل لمنهاج عمل بيجين. وبالنسبة إلى الحكومة الإيطالية، يأتي هذا الالتزام في نهاية طريق طويل تم فيه بلوغ نقطة تحول في عام ١٩٩٦. إذ انتخبت حكومة يسار ووسط، وأنشأت لأول مرة منصب وزير للفرص المتكافئة.

ولأن التقرير الوطني الذي يلخص أعمالنا منذ هذه الأعوام متاح لجميع الحاضرين، فلن أعرض له. وبدلاً من ذلك أود أن أتكلم عن المشاكل التي تتجاوز بعدنا الوطني، بشأن الصلة بين سياسات بيجين والتحديات العالمية التي تواجه كل بلد وتواجه الأمم المتحدة ككل.

والتحدي الأول هو الفقر. وكما تبلغنا الأرقام، فإن للفقر وجه امرأة. وهذا هو السبب في أن أنشطة التعاون الإنمائي لإيطاليا في أفريقيا ودول البلقان وأمريكا الوسطى وغيرها ما فتئت تركز على السياسات الرئيسية لمحاربة الاستثناء الاجتماعي للمرأة وعلى تمكينها بوصفها عاملاً

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في بلدنا.

وتحدث في المجتمع البيلاروسي تغييرات كبيرة. فإلى جانب إعادة تقييم القيم الروحية، برزت رؤية جديدة لمكان المرأة ودورها في المجتمع. وبدأت النساء في توحيد جهودهن، بعد أن أدركن أن التغلب على فترة من الصعاب، ستكون أصعب على المرأة وحدها. ونتيجة لذلك برزت ظاهرة جديدة في الحياة العامة لبلدنا وهي: المنظمات النسائية غير الحكومية التي تتعاون بنشاط مع الحكومة على أساس منتظم. ولقد شاركت بنشاط في مناقشة التقرير الوطني بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين في بيلاروس في المؤتمر الذي نظم في إطار الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية. وفي رأينا أن التقرير خرج بذلك شاملاً وجيد التوازن. ويسرنا أننا استطعنا أن نوفره للوفود اليوم. ونأمل في أن يكون تقريرنا بمثابة مساهمة بيلاروس في استعراض وتقييم تنفيذ قرارات بيجين.

وبالرغم من التدابير المتخذة، فإن حالة المرأة في بيلاروس لا تزال صعبة للغاية. وتشمل العقبات التي تعيق تقدمنا عدم كفاية الموارد المالية التي تفاقمها ضرورة تخصيص ما يزيد على ١٠ في المائة من الميزانية الحكومية لإزالة نتائج حادثة تشيرنوبيل؛ واستمرار رسوخ النماذج المقولبة المتصلة بالأدوار الاجتماعية التي يؤديها الرجال والنساء في المجتمع؛ وعدم كفاية مشاركة الرجل في أنشطة كفالة المساواة بين الجنسين.

وقررت الحكومة، واضعة هذا في اعتبارها، أن تضع بحلول نهاية سنة ٢٠٠٠، خطة عمل جديدة للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وعند وضع هذه الخطة، ستؤخذ في الاعتبار الكامل توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

الفارين من دول البلقان وأفريقيا من النساء في الغالب الأعم. وإن النساء يقمن بدور رئيسي حتى في مثل هذه الظروف القاسية، إذ يكفلن الرعاية لأسرهن والاحترام للكرامة البشرية.

وتوجد، بصدد جميع تلك القضايا، روابط وثيقة بين مواضيع هذه الدورة الاستثنائية ومواضيع القمة الألفية المقبلة مما يضيف مزيداً من الإلحاح على عملنا اليوم وعلى احتمالات مستقبلنا. وفي هذا الضوء، لا يعتبر رصد إرادة الحكومات المتصلة بتنفيذ التزاماتها في بيجين قضية تقنية بل قضية سياسية إلى حد كبير. وواضح أن الصكوك التقنية مطلوبة، كما هي الصكوك القانونية الدولية ولكننا بحاجة قبل كل شيء إلى صكوك سياسية.

لقد دأبت إيطاليا منذ عدة سنوات الآن على القيام بدور قيادي في عملية إصلاح الأمم المتحدة وإضفاء طابع الديمقراطية عليها. وليس لهذا الإصلاح أن يتطلع إلى أبعد من الخبرة التي اكتسبتها المرأة لكي يجد كثرًا من الأفكار والمقترحات، بدايةً بقدرة النساء على تطوير حوار وشراكات في المجتمع المدني ومعه. وبدون تلك الشراكات، لن تستطيع الأمم المتحدة المضي قدماً في الألفية الجديدة، ولن تستطيع ذلك التغييرات العالمية التي دعت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينات، والتي اكتسبت شرعيتها وطاقتها ورؤيتها تحديداً من حوارها مع منظمات غير حكومية.

ولكن الحركات اليوم لا تنشأ الحوار دائماً. وكانت مسيرة سياتل ضد منظمة التجارة العالمية ومظاهرات واشنطن ضد صندوق النقد الدولي في بعض الأحيان نتيجة لرد فعل ولم تكن عملاً استباقياً. وبالرغم من ذلك، لا نستطيع أن نتجاهل أصوات المسيرة والمظاهرات، ولا بد أن نضع استراتيجيات جديدة تتقبل أكثر الأفكار تطلعاً نحو المستقبل،

للتغيير السياسي والتنمية الاقتصادية. وهذا صحيح في المبادرات الثنائية في دعمنا المعزز للوكالات الدولية مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

والتحدي الثاني هو العولمة الاقتصادية. ولكي تصبح العولمة مصدراً للفرص الجديدة بدلاً من المظاهر الجديدة لعدم المساواة، يجب أيضاً أن تُضفي العولمة على حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع النساء والرجال في جميع أنحاء العالم. وعلى هذا الأساس اختارت إيطاليا أن تعطي أولوية لتخفيض ديون أفقر البلدان، وأن تركز على السياسات الاجتماعية الحساسة لنوع الجنس التي ينبغي أن تُصاحب هذه الخطوة، على سبيل المثال، عن طريق التعاون الإنمائي الذي يتسم باللامركزية والتشاركية.

وثالثاً، فيما يتعلق بتحدي منع نشوب الصراعات، يجب أن نفهم التجربة المساوية التي شهدتها السنوات الأخيرة: الحروب الناتجة عن التعصب العرقي والديني، والمتصفة بالهجوم المنظم على أجساد النساء وحريتهن. ولمنع مثل هذه الصراعات، لا تكفي التدابير السياسية وتدابير حفظ السلام. فنحن بحاجة إلى رؤيا للمستقبل تعتبر التنوع رصيذاً والقدرات كنوزاً، أثمنها قدرات النساء من أجل قيام تعايش على أساس الاحتياجات الملموسة والمتنوعة للأفراد والمجتمعات.

ونحن في أوروبا نواجه هذه التحديات كل يوم. ونحن نكافح سوياً للخروج من التجربة المدمرة لدول البلقان عن طريق التعاون والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتواجهنا نفس التحديات مرة أخرى في سيراليون، أو في القرن الأفريقي، حيث تؤدي إيطاليا دوراً رائداً في جهود العثور على حل سلمي للصراع. ولا يسعنا أن نترك أفكارنا بشأن الحروب في أفريقيا تتسم باللامبالاة، أو أسوأ من ذلك بالعنصرية. كما أنه لا يمكننا أن ننسى أن الضحايا، اللاجئين

المرأة ليست مشكلة بين مشكلات كثيرة؛ فهي نصف الجنس البشري. وفي عالم شمولي المنحى يتصف بالعمولة ولكنه يناقض ذلك بكونه أكثر تجزئة وإجحافاً، نرى أن المرأة هي النصف الذي يعرف كيف يجد القوة من خلال الحوار والوحدة، ومن خلال تفهم التنوع مع إقرار المساواة في الحقوق. وتستطيع المرأة أن تتغلب على الحدود التي تفصل بين القارات والثقافات، شمالاً وجنوباً، والأدوار المؤسسية والخبرات على مستوى القاعدة الشعبية.

وليس بمقدور الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ أن تعمل بدون ذلك المورد. وتمكين المرأة، من خلال منحها سلطات ومشاركتها في منتديات اتخاذ القرارات حيث يمكن الاستماع إلى صوتها، ليس تنازلاً، إنه استثمار في مستقبلنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة اندرياني تشانداربال، وزيرة الخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في غيانا.

السيدة تشانداربال (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): تهيئ هذه الدورة الاستثنائية فرصة ليس فحسب للاستعراض والتقييم بل أيضاً لاقتراح إجراءات واتخاذ مبادرات جريئة جديدة من أجل زيادة النهوض بالمرأة في هذا القرن الجديد. ولقد أصبح مناهج عمل بيجين الآن مسلماً به على نطاق واسع كأداة ذات قيمة من أجل تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طوال دورة حياتها. وترسخت مراعاة الفوارق بين الجنسين في السياسات والشراكة المتساوية بين المرأة والرجل في جميع مجالات التنمية بصفتها استراتيجيات عالمية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

يبد أن أهدافاً كثيرة لمنهاج عمل بيجين ما زالت غير منفذة، مما ينم إلى حد كبير عن وجود فجوة بين إيضاح

التي جرى الإعراب عنها في هذه الاحتجاجات، وبالمثل، يتعين أن نبحث بصورة جادة في مقترحات منتدى المنظمات غير الحكومية وأن نتعلم من خبرات المرأة في حركات كثيرة تدعو إلى تمتع الجميع بكافة حقوق الإنسان.

وأكرر قائلة: جميع حقوق الإنسان لجميع النساء وجميع الرجال. الحقوق الاقتصادية والثقافية، والتي تعني في أوروبا أولاً وقبل كل شيء الحق في العمل، وفي البلدان النامية تعني الحق في تنمية مستدامة محورها الناس. وفيما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية، لا يكفي تضمين تلك الحقوق في قوانين إذا لم نعالج النقص الديمقراطي المتمثل في عدم المساواة بين المرأة والرجل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً وليس آخراً الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية. ولقد اعتمدنا مضمون هذه الحقوق في القاهرة وفي بيجين. واليوم لا ينبغي لنا أن نتردد بعد الآن في تسميتها بأسمائها الصحيحة، وأن ندافع عنها ضد أي انتهاكات وضد كل الانتهاكات، أيا كان مرتكبو تلك الانتهاكات.

وعلى غرار ما فعلنا في بيجين وفي المؤتمرات التي عقدت في العقود الماضية، أأمل في أن تتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك القضايا، مع الاحترام الكامل لتنوعنا السياسي والثقافي. ولقد بنينا تراثاً كبيراً، تراثاً منحنا جميعاً القوة والسلطة وحيزاً سياسياً جديداً في الحكومة وفي المجتمع المدني. ولهذا السبب فإن القرارات المتصلة بما إذا كنا سنعمل من أجل عقد مؤتمر عالمي جديد معني بالمرأة في السنوات المقبلة أو من أجل محافل مشتركة أخرى، أو بشأن ما ستكون عليه هذه المحافل ومن الذي ينبغي له أن يشارك فيها، لا يمكن أن تستوعب في مناقشة عامة بشأن كيفية متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في التسعينات.

وبالمثل، وضعت برامج تدريب تستهدف المرأة بصفة خاصة لتحسين فرصها في الحصول على الوظائف وقدرتها على المنافسة في سوق الوظائف. وثمة مثال رائد في هذا الميدان هو العمل الذي يقوم معهد الريادة النسائية بتنفيذه حالياً، والذي استهلته الحكومة في عام ١٩٩٧. وترمي برامج المعهد إلى توفير المهارات والمعلومات مدى الحياة وتمكين النساء من المشاركة بصفتهم قائدات في الحكومة المحلية وفي تنمية المجتمع وفي القضايا البيئية وتطوير قدراتهن على الاضطلاع بالأعمال الحرة.

وفضلاً عن ذلك تم تعزيز الإصلاحات التشريعية بشأن القضايا التي تؤثر على المرأة. وفي عام ١٩٩٥، سن قانون إنهاء الحمل طيباً في غيانا بهدف إنهاء تجريم حالات الإجهاض. وينص القانون ليس فحسب على إطار قانوني لخيارات طبية أكثر أمناً للنساء الراغبات في إنهاء الحمل بل إنه يعد أيضاً وسيلة لحماية النساء والفتيات من حالات الإجهاض غير المأمونة. وبالمثل، يعد اعتماد قانون العنف الأسري لعام ١٩٩٦ خطوة محددة اتخذتها حكومة غيانا للقضاء على العنف الأسري، من شأنها أن تؤثر على النساء في جميع مسارات المجتمع الاجتماعية - الاقتصادية.

ترأست الجلسة السيدة ياي (كوت ديفوار) نائبة الرئيس.

وشكلت لجنة توجيهية قومية، مؤلفة من ٣٣ منظمة وطنية، للتصدي لمسألة القضاء على العنف في الأسرة. وأنشئ مركز للمعونة القانونية من خلال مبادرة مشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لمواجهة العبء المالي الناجم عن الأتعاب القانونية التي تواجهها المرأة في غضون تسوية خلافاتها الأسرية وغيرها من الممارك القانونية. وتتاح الآن أماكن للإيواء من أجل توفير السلامة والمشورة للنساء والأطفال الذين يتعرضون للإيذاء. وأنشئت كذلك منظمة

حقوق المرأة وتنفيذها. وما تزال المرأة تشكل غالبية الذين يعيشون في حالة فقر، وتتوفر لها أو قد لا تتوفر فرص ضئيلة للحصول على خدمات التعليم والصحة. وفي كل سنة تموت أكثر من نصف مليون امرأة لأسباب ذات صلة بالحمل، في حين تحدث لـ ٣٢ مليون امرأة مضاعفات تؤثر على حياتهن كان بالمستطاع تجنبها. وتتأثر بذلك إلى أسوأ حد النساء في البلدان النامية، وتمثل نسبتهن أكثر من ٩٩ في المائة من حالات الوفاة تلك.

وهذا الوضع قائم بالرغم من الزيادة السريعة في الدخل الشامل وبالرغم من التسليم بالحلقة التي تصل بين القوة الاقتصادية المحسنة للمرأة وبين مستوى مساواتها الآخذ في الزيادة. ولقد تقرر بالفعل أن المرأة الحاصلة على قدرة أكبر للسيطرة المستقلة على موارد اقتصادية، بما في ذلك إمكانية حصولها على خدمات التعليم والصحة. تتوفر لها بدرجة أكبر السيطرة على خصوصيتها وفرصة أكبر لإعلان رأيها بشأن حقوقها وحرياتهما الأخرى.

وبعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أصبح منهج عمل يبحر الدعامة الأساسية لعدد من الاستراتيجيات والمبادرات المحلية التي اتخذتها حكومة غيانا. وغالباً ما اقتضت ترجمة السياسات والتشريعات الجنسانية المنحى إلى مساواة فعلية للمرأة، في أغلب الأحيان، اعتماد تدابير خاصة يمكن رؤية آثارها بصورة مباشرة وفورية. وتضمنت تلك التدابير بدء العمل ببرنامج لتخفيف حدة الفقر يركز على المرأة، أدى إلى تقليل ضعف المرأة إزاء آثار الأزمات والصعوبات الاقتصادية. وتلتزم حكومة غيانا أيضاً بتوفير المياه الآمنة، والمساكن والمرافق الصحية والخدمات في مجال الصحة والسلامة العامة والنقل وغير ذلك من الخدمات الأساسية لدعم المرأة في القيام بأدوارها المتعددة.

ذلك حماس كل من الرجال والنساء في الاستجابة لمختلف البرامج والأنشطة الرامية للنهوض بالمرأة. وقد شهدنا عقد اجتماعات وإقامة تجمعات تتجاوز الحواجز العنصرية والدينية والجنسية والسياسية من أجل الاحتجاج على ارتكاب العنف ضد المرأة. وقد أنعش هذا الجو المنظمات النسائية حقاً وزاد من عددها، حيث يقدر عدد المنظمات غير الحكومية بـ ٦٥ منظمة موزعة على أنحاء البلد، تقدم الدعم النشط لجميع المسائل المتعلقة بحقوق المرأة. وتعمل كثير من نساءنا الناجحات بمثابة نماذج يُقتدى بها وموجهات للمرأة والبنات على نطاق الدولة بأسرها.

وفي عام ١٩٩٧، كان من دواعي سرور غيانا أن تستضيف مؤتمراً لبلدان رابطة البحر الكاريبي عقد في أعقاب مؤتمر بيجين، وتمخض عن توافق جورج تاون للآراء بشأن النهوض بالمرأة.

وقد علمتنا تجربتنا الذاتية أن تقدّم المرأة يتوقف بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية والالتزام، واعتماد الموارد الكافية، وإشراك المرأة كشريك على قدم المساواة في إقرار السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها. ومع ذلك، فما زال التخفيف من حدة الفقر يشكل تحدياً مفرعاً، بالرغم من بذلنا قصارى جهودنا لتحقيقه. وفي هذه الظروف يتعين علينا أن نجدد المطالبة باتخاذ إجراء دولي عاجل لمجابهة تحديات التنمية في البلدان النامية. ذلك أن الموارد التي تلمس الحاجة إليها لأغراض الصحة والتعليم وإيجاد العمالة والحماية الاجتماعية تتعرض لقيود من جراء مشاكل من بينها ارتفاع تكاليف خدمة الدين، وعدم كفاية الأسواق المتاحة لصادراتنا، وتقلب الشروط التي يخضع لها التبادل التجاري والحواجز التجارية المفروضة على منتجاتنا.

وليس تدفق النوايا الحسنة والدعم للبرامج الرامية إلى المساواة بين الجنسين سوى ذروه الزخم الذي بدأ في عام

يطلق عليها "الرجال المناهضون للعنف ضد المرأة". وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشترك آلاف الرجال في الحملة التي تشنها رابطة غيانا لحقوق الإنسان بغية القضاء على العنف وإذكاء الوعي فيما يتعلق بإيذاء المرأة، ولا سيما بين الذكور في المجتمع.

ومن المحاولات الأخرى الهامة لحماية حقوق المرأة ورقة السياسات القومية لعام ١٩٩٦ بشأن المرأة. وحددت هذه الورقة عدداً من المبادئ العريضة التي تستند إليها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالمرأة.

وتواصل حكومة غيانا، عن طريق وزاراتها ووكالاتها، تطوير السياسات والبرامج اللازمة لتعزيز المساواة القانونية للمرأة، تمثيلاً مع تعهداتها بوصفها أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونحن عاكفون على تغيير الاتجاهات الثقافية والعادات، والممارسات التي تميز ضد المرأة. ونرى أن اعتماد قانون منع التمييز لعام ١٩٩٧ خطوة في الاتجاه الصحيح صوب حظر التمييز ضد المرأة، ولا سيما بسبب الحمل.

وقد أعدت خطة العمل الوطني الخمسية المعنية بالمرأة، واستراتيجية التنمية الوطنية في غيانا، والإصلاحات التي أدخلت على الدستور الوطني، كلها بما يتماشى مع التزام الحكومة إزاء منهاج عمل بيجين وجرى تطوير نهج لإدماج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لكل من الإصلاحات الدستورية، وكذلك في استراتيجية التنمية، وهي خطة متعددة القطاعات للتنمية في الدولة. ويسرني أن أعلن اتفاق جميع الأحزاب السياسية على التعهد بكفالة أن يكون ثلث جميع مرشحيها على الأقل من النساء.

وأخذت روح بيجين تبدو جلية للعيان وهي تمثل قوة كبيرة من أجل التغيير في مجتمع غيانا، كما يدل على

هذه التشريعات قانون المساواة في التوظيف لعام ١٩٩٨، وقانون الوضع المتكافئ لعام ٢٠٠٠. وبدأ نفاذ قانون المساواة في التوظيف لعام ١٩٩٨ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويحظر هذا القانون التمييز فيما يتعلق بالتوظيف للأسباب التسعة الآتية: نوع الجنس، الحالة الزوجية، وضع الأسرة، التوجه الجنسي، العقيدة الدينية، السن، الإعاقة، العنصر، الانتماء لطائفة العجر.

والأمر المثير للاهتمام بصفة خاصة بشأن هذا التشريع هو توسيع نطاق الأسباب الراجعة إلى نوع الجنس والوضع الزوجي بحيث تشمل الأسباب السبعة الأخرى المذكورة. وكلنا ندرك أن المرأة كثيراً ما تواجه تمييزاً مزدوجاً، على أساس كل من نوع الجنس وأسباب أخرى، من قبيل العنصر أو الإعاقة مثلاً. ومن شأن هذا التشريع أن يعالج هذه المشكلة.

ولعل قانون الوضع المتكافئ لعام ٢٠٠٠ أكثر تقدماً حتى من هذا، فهو يحظر التمييز لأسباب مماثلة في مجال البطالة. وجرى التصديق عليه في نيسان/أبريل وسيداً نفاذه في وقت لاحق من هذا العام. وهو ينطبق على أي سلع وخدمات متاحة للجمهور، سواء شمل هذا مدفوعات أو لم يشمل، وبغض النظر عما إذا كانت الخدمة مقدمة من القطاع العام أو الخاص.

وحقوق الإنسان شرط مسبق أساسي للمساواة بين الجنسين، ويسرني أن أتمكن من الإشارة إلى بعض تطورات هي من الأهمية بمكان فيما يتعلق بهذه المسألة في أيرلندا. فقد تم في الشهر الماضي إصدار قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٠، الذي ينص على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان. والعمل جارٍ، علاوة على ذلك، في إعداد تشريع لإدماج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون الأيرلندي.

١٩٧٥، واستجمع قواه في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥، وواصل انطلاقه حتى عام ١٩٩٥. وقد يليق بنا أن نعرب عن رأينا في أننا جميعاً ماضون في رحلة آمنة لا مجال فيها إلى الارتداد إلى الوراء. ولا نملك أن نسمح بانحسار المكاسب التي تحققت منذ انعقاد مؤتمر بيجين. وأوجه الدعوة لنا جميعاً بأن نكرر التزامنا ونوفر القيادة اللازمة لتعزيز وحماية حقوق المرأة والبنات على نطاق العالم. ويحدو وفد غيانا الأمل في أن توفر وثيقة النواتج التي نعتمدها في هذه الدورة الاستثنائية زخماً أكبر للجهود العالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في هذا القرن الجديد.

الرئيس بالنياية (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون دوناهيو، وزير العدل والمساواة والإصلاح القانوني في أيرلندا.

السيد دوناهيو (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى رئيسة لجنة وضع المرأة وإلى شعب النهوض بالمرأة، على كل ما أنجز من عمل من أجل عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

لقد أذن إعلان ومنهاج عمل بيجين بالتزام من جانب الحكومات بمراعاة المعايير الدولية في المساواة بين الجنسين، وبالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبتذليل العوائق التي تحول دون معاملتها على قدم المساواة. وقد أيدت أيرلندا إعلان ومنهاج عمل بيجين تأييداً كاملاً. ويجري العمل على تضمين الإجراءات التي اتفق عليها في بيجين في سياسة الحكومة الأيرلندية على نحو يتفق مع الأوضاع في أيرلندا.

وقد شهدت السنوات الخمس التي انقضت منذ صدور منهاج عمل بيجين تغيرات رئيسية في أيرلندا، سواء من حيث الإطار التشريعي أو من حيث المجتمع الأيرلندي بوجه عام. وقد صدر في أيرلندا خلال العامين الأخيرين كثير من التشريعات الرئيسية الرائدة المتعلقة بالحقوق. ومن بين

المصاعب لا تزال قائمة فيما يتعلق بتعليم النساء. وعلى سبيل المثال، لا تزال البنات غير ممثلات تمثيلاً كافياً في الموضوعات التقنية والهندسية في المدارس، ونسبة التحاق الإناث بدورات شهادة الهندسة لا تزال ١٧ في المائة فقط في المتوسط، ولكنها في بعض المؤسسات لا تزال لا تتجاوز ٢ في المائة. وبعض النساء المحرومات من الخدمات يواجهن مصاعب في الحصول على التعليم والتدريب

ويجري الاضطلاع باستعراض الهياكل العامة لرصد تنفيذ الالتزامات الحالية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وبينما أحرز تقدم كبير، من المتفق عليه أنه لا يزال يتعين قطع شوط طويل لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في المجتمع الأيرلندي. ووزارة العدل والمساواة وإصلاح القانون في أيرلندا بدأت العمل في وضع خطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وسيكون التشاور مع المنظمات غير الحكومية جزءاً هاماً من العمل في وضع خطة العمل.

إن برنامج أيرلندا للمساعدة الإنمائية عبر البحار، أدرك منذ وقت طويل أن المرأة تحمل عبء عدم المساواة المالية والاجتماعية. وكجزء من الإعداد لمؤتمر بيجين ومتابعته، أجرى ذلك البرنامج استعراضاً رئيسياً للأنشطة القائمة المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. وقد أدى هذا إلى اعتماد مبادئ توجيهية رسمية تتعلق بالفوارق بين الجنسين في عام ١٩٩٦. والنهج الذي يتبعه البرنامج يحاول مراعاة تأثير ذلك على النساء والرجال على حد سواء كجزء لا يتجزأ من جميع المشاريع، ابتداءً من التخطيط والتنفيذ إلى الرصد والتقييم.

واستعراض عام ١٩٩٩ لهذا البرنامج الذي قامت به لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علق بشكل إيجابي على جهود أيرلندا لإدخال الجنسانية في

وقد كان النمو الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في أيرلندا في السنوات الأخيرة العامل الحفاز على حدوث تغيير رئيسي في المجتمع الأيرلندي وكان له تأثير خاص على دور المرأة. فارتفعت مشاركة المرأة في قوة العمل من مستوى منخفض نسبياً إلى ما يتجاوز نسبة ٤٧ في المائة. ونحن ملتزمون بدعم النساء اللواتي يرغبن في الالتحاق بقوة العمل أو العودة إليها. أو اللاتي يرغبن في الاستفادة من الفرص التدريبية أو التعليمية، وذلك من خلال سياسات من قبيل إدماج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية وتقديم الدعم من أجل توفير رعاية الطفل.

ونحن نتخذ أيضاً خطوات لنكفل ألا تسفر زيادة الطلب على القوى العاملة التي يسببها اقتصادنا المنشط عن التقليل من قيمة المرأة التي تختار العمل في البيت. ففي السبعينيات فقط في أيرلندا أعطيت المرأة حقاً تشريعياً بأن تحتفظ بالوظيفة مدفوعة الأجر بعد الزواج. وكانت معركة الحصول على هذا الخيار صعبة. واختيار المرأة أن تظل في المنزل لتعتني بأطفالها وبكبار السن ينبغي ألا يفقد. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن ضماننا الاجتماعي وسياساتنا الضريبية لا تزال تستخدم لدعم مقدمي الرعاية في دورهم عن طريق إجراء تحسينات في مسألة علاوة مقدمي الرعاية، وتقديم إعفاءات ضريبية خاصة لمقدمي الرعاية وترتيبات تقاعدية محسنة.

في ١٩٩٨، كان ما نسبته ٩٦ في المائة من الإناث في سن السادسة عشر، و ٧٧ في المائة من الإناث في سن السابعة عشر ملتحقات بالمدارس على أساس متفرغ. وكانت الأرقام المقابلة بالنسبة للذكور ٨٨ في المائة و ٧٣ في المائة. ومعدلات التخرج من الصفوف الثانوية العليا للنساء في أيرلندا فاقت المعدلات للرجال بنسبة ١٤ في المائة وهذا هو أكبر فرق في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، فإن الحكومة الأيرلندية تدرك أن

وأصبح معقولا الآن القول بأنه ما من بلد يمكنه أن يحقق رفاهها مستداما إذا ظل نصف سكانه تقريبا مهملا ومستبعدا من عملية التنمية الوطنية. وبالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، لا يزال أماننا شوط طويل نقطعه لتحقيق أهداف مؤتمر بيجين.

إننا نعيش في عالم يتسم بتنوع الثقافات، والأجناس، والمعتقدات والديانات. وهذا التنوع، بالفعل، هو أكبر مصادر قوتنا. ومن المحتم أن يحترم كل منا وجهات نظر الآخر، ومعتقداته الدينية ونظمه القيمية، ويتجنب قوالب أية ديانة. والأفكار الخاطئة الخاصة بتفوق أي نظام للقيم على النظم الأخرى ومحاولات فرض أحكام مجتمع واحد على مجتمع آخر تخدم مبدأ حرية الاختيار وروح التعاون والاحترام المتبادل. ومع ذلك فإننا نعترف أيضا بأن قيما أساسية معينة هي قيم عالمية ويجب أن يحترمها الجميع.

إننا في باكستان نعتقد أن ديننا يرسي مبادئ وقواعد مثالية لرؤية اجتماعية تكفل كرامة المرأة وأمنها، ومساواتها، ومشاركتها الكاملة في الجهد الاقتصادي والسياسي للحياة الوطنية. إن الإسلام يحرم التمييز ضد المرأة ويحمي حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها حماية تامة. ويوفر اعترافا تاما بدور المرأة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم. وانطلاقا من المبادئ الإسلامية يكفل دستورنا وضع المرأة وكرامتها ويحظر التمييز على أساس العنصر، أو الدين أو الفئة أو الجنس.

إن حكومة بلدي تؤمن بترجمة الكلام عن حقوق المرأة إلى حقيقة واقعة، وبلوغا لهذه الغاية، اتخذت عددا من المبادرات الموضوعية. وبالتالي، فإن لدينا الآن سبع وزيرات يشغلن مناصب هامة تتراوح بين الصحة والتعليم والقانون والعدالة، أربع منهن يمثلن جانبا من الوفد الباكستاني إلى هذه الدورة وعلى المستوى المؤسسي، عززنا الوزارة الاتحادية

برامجنا الثنائية للمساعدة. وبالإضافة إلى هذا، فإن أيرلندا، جنبا إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، لا تزال ترصد مشاريع الاتحاد الأوروبي لتكفل تناولها للمسائل الجنسانية تناولا شاملا.

وفي الختام، أود أن أقول إن أيرلندا تؤيد منهج العمل وتوافق على أنه ينبغي ألا تكون هناك إعادة تفاوض بشأن النص والإجراءات المتفق عليها في عام ١٩٩٥، ويجب أن نكمل منجزات بيجين ونعتمد وثيقة نهائية تدفع بجدول الأعمال قدما بطريقة عملية وتكفل أن تصبح المساواة الحقيقية واقعا معمولا به من أجل المرأة والرجل في أنحاء العالم.

وأتمنى للجمعية كل النجاح في الأيام المتبقية من هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة زبيدة جلال وزيرة تنمية المرأة والرعاية الاجتماعية والتعليم الخاص في باكستان.

السيدة زبيدة جلال (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية على انتخابه. وأود أيضا أن أشكر السيدة كريستين كابلاتا، رئيسة اللجنة التحضيرية وزملاءها على عملهم الشاق خلال العملية التحضيرية لهذه الدورة.

لقد وفر المؤتمر العالمي الرابع في بيجين زخما رئيسيا للجهود الدولية والوطنية الرامية إلى النهوض بالمرأة وتمكينها. وهذه الدورة الاستثنائية ستعزز وتقوي العملية التي بدأناها بشكل جماعي منذ خمس سنوات. خلال نصف القرن الماضي، خطت حركة حقوق المرأة خطوات كبيرة هامة. واليوم هناك اعتراف عالمي بأن وضع المرأة ودورها في المجتمع مرتبطان ارتباطا وثيقا بالتقدم الاقتصادي للأمم وبرفاهها.

كونها من قضايا حقوق الإنسان، تكاليف اجتماعية واقتصادية ضخمة بالنسبة للمجتمع ككل.

واتخذت حكومة باكستان لذلك عددا من التدابير للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وأعلن الرئيس الباكستاني مؤخرا أن ما يسمى "القتل من أجل الشرف" جريمة متعمدة. وتم القيام بذلك لضمان أقصى العقوبات لمرتكبي مثل هذه الجرائم البغيضة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لحث شركائنا في الأجزاء الأخرى من العالم التي يصور فيها "القتل من أجل الشرف" كجرائم عاطفية أن يعتمدوا تدابير قانونية صارمة مماثلة.

ومنذ مؤتمر بيجين ركزنا انتباهنا على استعراض دعم السياسات وتعزيز الإجراءات المؤسسية والإدارية بقصد زيادة قدرة كل امرأة وفنائه في باكستان لتمكينها من المشاركة النشطة والمرئية في العملية السياسية وصنع القرار الفعال، من الأسر المعيشية إلى المستويات الأعلى في الشؤون العامة الوطنية؛ وإصدار الأحكام المناسبة لتوسيع وزيادة وحفظ وصول المرأة والأطفال إلى أفضل الخدمات الممكنة في الرعاية الصحية والتعليم وبتنمية المهارات والإسكان والرعاية الاجتماعية وتأهيل المعوقين عن طريق برامج لتنمية المجتمع الريفي؛ وتقييم وتحديد حجم مشاركة المرأة في الإنتاج والخدمات، وقياس أوجه التفاوت في الوصول إلى موارد الإنتاج وتحديد حالات تأنيث الفقر؛ واتخاذ الخطوات الفورية لتعديل الخلل في تخصيص الموارد للقطاع الاجتماعي عن طريق القيام باستثمارات في التنمية وتوفير ضمانات اجتماعية مناسبة لحماية القطاعات الأضعف في المجتمع، ولا سيما النساء والفتيات ضد التأثير السلبي للعولمة.

وتعليم القراءة والكتابة للجميع وتقديم تعليم جيد هما المفتاح لتمكين المرأة والفتاة. وكان هدف التعليم للجميع أحد المجالات ذات الأولوية من خطة عملنا الوطنية

والإدارات في الأقاليم المعنية بتنمية المرأة وأنشأنا لجنة وطنية دائمة معنية بوضع المرأة لتراقب وتنسق وتسرع الجهود الوطنية من أجل تمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها. والوزارة الاتحادية والإدارات في الأقاليم يساعدها مجلس استشاري يضم ممثلات للمنظمات النسائية بشأن جميع مسائل وضع السياسة والإدارة. وهناك خطوات أخرى تتضمن إصلاح وتنقيح القوانين التي تميز ضد المرأة والاحتفاظ للمرأة بما نسبته ٣٠ في المائة من مقاعد المجلس التشريعي الوطني والمحلس التشريعية للأقاليم و ٥٠ في المائة في الهيئات التمثيلية الشعبية وزيادة حصة المرشحات للعمل في القطاع العام، وقد اتخذت تدابير للمحاكمة على حالات العنف الأسري، والتصدي للتحرش الجنسي في أماكن العمل. وتوليد الوعي ضد الزواج المبكر، وتحسين ظروف السجينات وتعزيز محاكم الأسرة لتسوية نزاعات الزواج بطريقة علاجية.

إن وجود العنف ضد المرأة في كل مجتمع لا يزال حقيقة مؤلمة في عصرنا. ويجب أن نقوي جهودنا للقضاء على هذا الشر. ووقوع العنف ضد المرأة والبنات أصبح أكثر حدة في حالات الصراعات المسلحة. ونحن نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع النساء والبنات اللاتي يعانين، وفي بعض الحالات، لا يزلن يعانين أشد انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة المعاملة الجسدية في أماكن مثل البوسنة والهرسك، وسيراليون، ورواندا وجامو وكشمير.

ولذلك نحيط علما بارتياح بأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عرّف الإساءة الجسدية للمرأة بوصفها جريمة ضد الإنسانية. ونبغي إعطاء مرتكبي مثل هذه الجرائم المشينة عقوبات تجعل منهم مثالا لغيرهم. وفي باكستان نعتبر أن أي شكل للتمييز أو العنف ضد المرأة جريمة جنائية غير مقبولة. كما أننا على وعي بأن لها، بخلاف

الجهود الجماعية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة والسلام في القرن الحادي والعشرين.

ودعونا نتعهد في هذه اللحظة التاريخية بأن نضم أيدينا لتعزيز محاولات تحقيق رؤية مجتمع تعيش فيه كل امرأة ورجل في مساواة ورخاء وسلام في القرن الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة شهرزاد عبد الجليل، نائبة الوزير في مكتب رئيس وزراء ماليزيا.

السيدة جليل (ماليزيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم تهنئي إلى السيد ثيو- بن غورياب ممثل ناميبيا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

تعتبر ماليزيا استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين عن طريق هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لحظة حاسمة في تاريخ تدخل الأمم المتحدة في النهوض بتقدم المرأة. واعترافاً بجدية هذه المناسبة يوجد في وفد ماليزيا المكون من ٢٧ عضواً، ١٥ امرأة منتخبة ممثلة من مشروعات على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي، وأكاديميات، ودارسات ومهنيات وكذلك ممثلات لمنظمات غير حكومية. ووجودهن هنا انعكاس للالتزام القوي للحكومة الماليزية بحكم شمولي وتشاركي للنهوض بالمرأة. وأقول بثقة إن الإرادة السياسية لحكومة ماليزيا لتحسين وضع المرأة لم تتزعزع في الواقع منذ إعلان عقد الأمم المتحدة للمرأة.

ولقد أثبتت ماليزيا للعالم، بوصفها مجتمعاً متعدد الجنسيات ومتعدد الديانات بأغلبية مسلمة، إن الإسلام ليس معطلاً لنهوض المرأة. والواقع أن التعاليم الحقيقية للإسلام تقيم المرأة بوصفها متكافئة مع الرجل ووضعت الأساس لمجتمع ينبغي أن تعمل المرأة والرجل فيه نحو مشاركة ذات معنى.

كمتابعة لمؤتمر بيجين. وتمثلت المجالات الأخرى ذات الأولوية في الصحة والوصول إلى الموارد الإنتاجية. ولتحقيق تلك الأهداف أخذنا مبادرات رئيسية في إطار برنامج عملنا الاجتماعي الذي يركز على التوسع في محو أمية الإناث عن طريق التعليم التقليدي وغير التقليدي، والتدريب على المهارات، والاندماج في السوق عن طريق تقديم المشورة في الأعمال الحرة، وتوفير التمويل الصغير وتحديد المناهج وتدريب منهجيات إيجاد قدر أكبر من الحساسية المتعلقة بنوع الجنس. ويولي برنامج العمل الاجتماعي انتباهاً خاصاً لخفض وفيات الأمهات والعناية بالأمومة وسوء التغذية من خلال نهج تقديم الرعاية الصحية للمرأة في كل مراحل دورة حياتها وتكامل أوثق لأنشطة الصحة والرعاية السكانية.

ويقلقنا بصفة خاصة تأنيث الفقر. ولذلك اتخذنا، في برنامجنا لخفض الفقر الذي عزز بتحويل ٧ بليون روبية من ميزانية الدفاع رغم التوترات السائدة في المنطقة، إجراءات هادفة لمعالجة هذه المشكلة.

ونحن نعتبر الأسرة مصدراً للتماسك والاستقرار الاجتماعيين. وهي تلعب دوراً هاماً في تقليل حدوث الفقر من خلال نظم الدعم التقليدية وتوفر حلقة حاسمة بين الفرد والمجتمع، وكذلك الدولة. وهكذا فإننا ندمج تماماً هذا الدور الهام للأسرة في تخطيطنا الإنمائي.

وعلى الرغم من جميع هذه المبادرات والجهود، فإننا نواجه، مثل البلدان النامية الأخرى، تحديات ضخمة في تحقيق أهداف مؤتمر بيجين. وترتبط بعض هذه التحديات بعملية العولمة، التي عملت بقدر كبير ضد فائدة البلدان النامية. وتتعلق الأخرى بتقييدات الموارد بسبب انخفاض أسعار السلع، ونقص الوصول إلى الأسواق الدولية والنظم التجارية غير المنصفة. ونحن نعتقد أن التعاون والتضامن الدوليين لم يكونا قط حيويين بقدر ما هما الآن في إطلاق

تشمل كل المواطنين رجالاً ونساءً، الفقراء والعاطلين والفئات المحرومة. وفي الوقت الحاضر، تُبذل جهود جادة لمراعاة منظور الفوارق بين الجنسين في كل السياسات العامة الرئيسية.

وبالرغم من أننا دولة نامية، فإننا نتحدث مع الالتزام، ونكافح بصورة متواصلة من أجل تحقيق الامتياز في جميع مساعيها. وفي كفاحنا من أجل نهضة المرأة في القرن الحادي والعشرين سوف نواصل العمل الشاق لتغيير الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى المرأة، والأكثر أهمية من ذلك، طريقة نظر المرأة إلى نفسها، وتلك المسائل تحتاج يقيناً إلى تحول مثالي، من حيث عقلية وتصرف النساء والرجال على حد سواء.

عندما اجتمعنا في بيجين في عام ١٩٩٥، كان أغلبنا يتمتع بنمو اقتصادي سريع. واليوم تغير الوضع. في العراق، على سبيل المثال، تركت الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة آثاراً سلبية على سكان العراق، وبصفة خاصة على النساء والأطفال. واستناداً إلى أسس إنسانية، تحث ماليزيا الأمم المتحدة على رفع الجزاءات على الفور. وتدمي قلوبنا أيضاً مع الأمهات والزوجات والبنات الحزينات في الكويت بسبب عدم معرفة مصير أحبائهن منذ أن وضعت حرب الخليج أوزارها.

وفي المنطقة الآسيوية، طاحت أزمة النقد التي اجتاحت المنطقة بالإنجازات الاقتصادية لآسيا وتركتها في حالة فوضى. بيد أن ماليزيا محظوظة لأن لها قيادة قوية ومقتدرة جداً، ولقد تمكّنا، بطريقتنا الخاصة، من التغلب على المشكلة. الأمر الذي يعني أننا تمكّنا من مواصلة برنامجنا للنهوض بالمرأة. وباستخدام استراتيجيات متعددة الأوجه ومتعددة التخصصات، سوف نواصل تحسين تعليم وتدريب

وعلى أساس هذا المبدأ، تنظر ماليزيا بقلق شديد إلى تسييس الثقافة والدين لإيجاد قواعد للسلطة. والتأثير السلبي لهذا الاتجاه هو إنكار حقوق المرأة في التعليم والعمل وفي الحصول المتكافئ على الموارد والسيطرة عليها، وفي الأمن والسلامة الشخصية، وفي الاستقلال وفي صنع القرار في المجالات الخاصة والعامة. وبهذه المناسبة الخاصة تود ماليزيا أن تحث الحكومات والمجتمع الدولي على رصد وتنحية الاستخدام الهدام للثقافة والدين الذي ينكر حقوق المرأة.

وتقييم ماليزيا مساهمة نسائها في تنمية البلد وتعد المرأة، التي تشكل ما يقرب من نصف قوة العمل المنتجة لماليزيا، رصيذاً قيماً في بناء أمتنا. وبغض النظر عن العنصر والدين، قامت النساء بإحراز تقدم ملحوظ في جميع القطاعات والمستويات تقريباً. وحققت المرأة في ماليزيا، مع وجود المرافق والفرص التعليمية الأفضل، نسبة ١٠٠ في المائة من معرفة القراءة والكتابة. وفي العمل، دخلت المرأة ما كان دائماً قاصراً على الرجال وقطعت شوطاً هاماً في الميادين المختارة، بما فيها مجالات الشركات. واستطاعت نساء كثيرات أن يكسرن السقف الزجاجي. وينعكس اعتراف الحكومة بإمكانية النساء في تقلدهن المناصب في القطاع العام والخاص. وعينت امرأة مؤخراً حاكماً للمصرف المركزي لماليزيا، ناهيك عن ذكر نساء كثيرات أخريات عينت منذ وقت قليل وزيرات. بما في ذلك وزيرة للتجارة الدولية والصناعة.

غير أن تلك الإنجازات لا تعني أن مهمتنا للنهوض بالمرأة قد أُبجرت بالكامل. وفي هذا العالم، المطرد التغير، لا يتحقق التقدم بمجرد الشعور بالفخر في إنجازاتنا في الوقت الحاضر، ولكن بأن ندرس الحالة دراسة نقدية ونواصل تقييم استراتيجيتنا وطرقنا والنتائج التي نتوصل إليها، وبأن نعد أنفسنا لمواجهة الحقيقة. إننا نشق في اتباع نهج شمولي نحو تنمية متوازنة تجسد جميع جوانب التنمية الاجتماعية، التي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة مرجانة - لازروفا ترايكفوسكا مساعدة وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيدة لازروفا - ترايكفوسكا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية مقدونيا، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لتشرفي بإلقاء كلمة في هذا المحفل الهام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة رئيس الدورة الاستثنائية وأعضاء مكتبها على انتخابهم وأتمنى لهم النجاح في أداء واجباتهم المثقلة بالمسؤولية. وأنا مقتنعة بأن المشاركة النشطة سوف تسهم إلى حد كبير في نجاح الدورة الاستثنائية "المرأة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

(تكلمت بالمقدونية: وقدم الوفد نصا بالانكليزية)

ثمة حقيقة لا يمكن إنكارها هي أن حقوق المرأة تمثل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس، تمكن المجتمع الدولي منذ عدة عقود وبمناج من استجماع الإرادة السياسية لتعزيز وضع المرأة بصورة شاملة من خلال الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحققت هذه العملية تطورا كبيرا في المعايير القانونية الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة والتمتع بتلك الحقوق.

بداية الألفية الجديدة هذه هي الوقت الملائم للتأكيد من جديد على الالتزامات المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين واستعراض ما تحقق في الفترة منذ انعقاد مؤتمر بيجين. وفي هذا الصدد، من الضروري إبراز الأهمية التاريخية لأثر مؤتمر ومنهاج عمل بيجين. وفي السنوات الخمس الماضية، كانت مسألة المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة

المرأة لتمكينها من تلبية متطلبات وتحديات العمل في القرن الحادي والعشرين.

واليوم، في ماليزيا، أصبح "اقتصاد المعرفة" محط تركيزنا. ورؤيتنا في هذا المجال واضحة جدا. نحن ملتزمون بتحقيق تنمية منتظمة لمجتمع قائم على المعرفة. ولا نستطيع إلا أن نصبو إلى أعلى المستويات فيما يتعلق بمهارات شعبنا، وتفانيه من أجل المعرفة وتحديثها وتحسين الذات. ولضمان أن نكون قادرين على مواجهة تحديات "اقتصاد المعرفة" هذا، أكدت الحكومة بوضوح على أن من الضروري ضمان تحول جميع الماليزيين في تحول مثالي: حركة جوهرية من اقتصاد يقوده الإنتاج إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

وتهيئ هذه الدورة الاستثنائية فرصة ممتازة لنا جميعا للاستفادة بالدروس والخبرات المكتسبة في الماضي، والتطلع قدما للحصول على أفكار جديدة وتوجهات المستقبل. وبهذه المناسبة التاريخية، تؤكد ماليزيا من جديد التزامها بالنهوض بالمرأة. وفي صياغة الخطة الإنمائية الماليزية الثامنة، سوف نكفل الإدماج التام للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والأهم من ذلك، أننا سوف نكفل اشتغال الخطة على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وأخيرا، سوف تواصل حكومتنا تعزيز الشراكة الذكية مع جميع المنظمات غير الحكومية للمرأة والقطاع الخاص. إن المنظمات غير الحكومية وعددا من المنظمات الخاصة في ماليزيا ملتزمة تماما بتقديم وضع المرأة، وتدرك الحكومة الماليزية أن لدورها في تدعيم وتكميل جهود الحكومة أهمية بالغة. وسوف نواصل، إن شاء الله، العمل الشاق لتعزيز قدراتنا ومقدراتنا، وسوف نتحرك معا إلى الأمام إلى آفاق أعلى، لتحقيق أهداف منهاج عمل بيجين.

إن المشاكل التي تواجهها المرأة في تعزيز وضعها في المجتمع كثيرة ومعقدة. وأكثر هذه المشاكل فظاعة دون شك هو الاتجار بالنساء والأطفال. فالاتجار بأجساد النساء وحياتهن، فضلا عن الأشكال المختلفة التي يتخذها الاستغلال الجنسي للأطفال، هو أشد صور النفاق البشري. فهو يدمر الكرامة البشرية والزهة الشخصية بطريقة مباشرة ويشكل انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان الأساسية، فضلا عن كونه في الوقت ذاته إحدى المشاكل المعقدة المرتبطة بالفقر والجريمة المنظمة. لذلك فإن من الصعب محاربة هذا الشر وكثيرا ما تفشل مكافحته. ويلزم أن يكون هذا الكفاح دون تنازلات.

وتؤيد جمهورية مقدونيا بقوة الجهود والتدابير التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد. ونؤيد بصفة خاصة الأعمال التي تقوم بها اللجنة المخصصة في إعداد البروتوكولين الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسوف يسهم هذان البروتوكولان في منع الاتجار بالبشر وبالتالي في تأمين الحماية المباشرة للمرأة والطفل. وتعتبر جمهورية مقدونيا عن أملها في الانتهاء سريعا من هذين الصكين لأهميتهما البالغة.

وفي هذا السياق، ترحب جمهورية مقدونيا باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي يعاقب على الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال في البغاء واستغلالهم في المواد الإباحية. وسأوقع قريبا على هذا البروتوكول.

وبالإضافة إلى الاستراتيجية العالمية لإزالة التمييز على أساس نوع الجنس، لا بد من وضع استراتيجية وطنية شاملة وبرنامج للعمل. ويجب أن توائم تلك الاستراتيجية بين الأهداف العالمية والاحتياجات المحلية، ومن شأن تنفيذها أن يؤدي إلى النتائج المطلوبة في نهاية المطاف. وبالاستناد إلى الاحتياجات القائمة على الصعيد الوطني، تولي جمهورية

بصفتها حقوق إنسان أساسية محط تركيز الخطط السياسية للدول، التي عملت، من خلال العمل المتسق مع حركات المرأة، على تطبيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات بصورة حقيقية.

غير أننا بعيدون كل البعد عن تحقيق هدفنا. فنحن، بعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين بحاجة إلى إجراء تنقيح نقدي للاستراتيجية العالمية بغية جعل هذا القرن قرن المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، أيدت جمهورية مقدونيا الأنشطة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية وشاركت في تلك الأنشطة بنشاط. وأنا مقتنعة، بناء على ذلك، بأن هذا المحفل يهيئ فرصة هامة لتحديد المجالات الرئيسية في هذا السياق، التي سوف تحدد التزاماتنا في المستقبل بتعزيز المساواة بين الجنسين.

شمولية حقوق الإنسان مسألة لا نزاع فيها. ومبدأ عدم التمييز الجوهرى مبدأ مقبول على نطاق واسع. ولقد أدمج في الأنظمة القانونية في معظم الدول. ولكن يوجد عدد كبير من النساء اللواتي تواجهن أشكالاً شتى من التمييز على أساس الجنس. لذلك يعتبر إنشاء آلية دولية يقدم الأفراد من خلالها التماسات متعلقة بمحالات انتهاك للالتزامات المتعهد بها عقب الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من أنجع الطرق لاستئصال التمييز على أساس نوع الجنس - وقد شدد على أهمية هذه الآلية مؤتمر فيينا وأيدها مؤتمر بيجين. ويمثل اعتماد البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية خطوة واسعة إلى الأمام، وسيتمكن إنفاذه الهيئات الدولية لأول مرة من استعراض التماسات الفردية فيما يتعلق بالتمييز على أساس نوع الجنس. وقد وقَّعت جمهورية مقدونيا على هذا البروتوكول والتزمت بالتصديق عليه. ومن المهم أن يتحول تنفيذ هذا الصك الهام في القريب العاجل إلى حقيقة واقعة.

التي اتخذت في مؤتمر ييجين والقاهرة، وإنما من أجل المضي قدما وتمهيد الطريق أمام تمكين المرأة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة. علاوة على ذلك، فإن مطالب شركائنا الإنمائيين الدوليين، الذين تسترعي خططهم ووصفاتهم الاهتمام بالعقبات التي تواجهها بلداننا النامية، لا تعبر عن الإرادة والالتزام الضروريين لخفض النفقات والمخاطر التي تترتب على التغيير السريع. وينبغي أن تكون جميع الأطراف على المستوى العالمي راغبة في معالجة توازن القوى لصالح أعضاء مجتمع الأمم الأكثر ضعفا، بينما تعمل على تعزيز التقدم الاجتماعي والتوزيع الأكثر إنصافا للموارد بين الشمال والجنوب.

إننا جميعا نتفق على أن التقدم بالمرأة أساسي للديمقراطية الحقيقية وصنع القرار المتوازن والإدارة الفعالة للموارد الاجتماعية والاقتصادية. ولكن أي بلد يمكنه حقا أن يبلغ أهدافنا المذكورة دون تقديم المجتمع المانح موارد مساعدة إنمائية رسمية كافية للوفاء بهدف ٠,٧ في المائة وأهداف ٢٠/٢٠.

في مصر اعتمد المجلس الوطني للمرأة فكرة الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وتجربتنا تبين أن أنجح برامج المرأة هي البرامج التي تشرك مباشرة الجماهير، وتصل إلى أعداد كبيرة، وتكون لها معايير محددة بصورة جيدة للاستحقاق وللرصد، وتقدم حوافز ملموسة للمستفيدين المستهدفين.

منذ ٢٥ عاما ظلت المسائل المتعلقة بالمرأة مطروحة في جدول الأعمال العالمي. وهذا قدم إسهاما كبيرا في تعريف المشاكل واقتراح الحلول. غير أننا يجب أن نحذر من أن مهمتنا لا تزال بعيدة عن التحقيق. ونحن بحاجة إلى تجميع كل قوانا للتحرك قدما. والأمين العام، في ملاحظاته البليغة بالأمس، صور لنا تصويرا حيا المشاكل المعقدة التي تواجه

ونحن نعلم بوصفنا شركاء عاملين معا على كل من الصعيدين الوطني والدولي أننا يمكننا أن نحدث تغييرا نحو الأحسن لكفالة المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين. فالشراكات هي أكثر القنوات فعالية للتوصل إلى توافق عريض القاعدة في الآراء بشأن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لكن تكوين الشراكات الفعالة ليس سهلا. وينطبق هذا بصفة خاصة على الفترات المتسمة بالتغيير السريع. ففي عالم متزايد العولمة يكون أقدر البلدان على الاستجابة للتغيير أقدرها على مجابهة تحديات التنمية التي يفرضها القرن الحادي والعشرون. بيد أن كلفة التغيير بلا نظام باهظة. ولا بد أن تتمشى سرعة التغيير مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل بلد. ولا بد لأي تغيير على الصعيد الوطني أن يدعمه نمو اقتصادي يوجد فرصا لكسب العيش، حيث أن النمو غير المقرون بالإنصاف يشكل وصفا لإشعال الصراع الاجتماعي.

وندرك أيضا أنه توجد حالات أساسية من عدم الإنصاف فيما تتمتع به الفئات الاجتماعية المختلفة من السلطة في المجتمع. فكثيرا ما تعمل الجماعات ذات المصالح ومجموعات النخبة ذات النفوذ بمثابة الحراس على بوابة الخدمات الحكومية وكثيرا ما تتصف هذه الفئات بآراء تتعارض مع السياسات الإنمائية السليمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل حواجز الاتجاهات عوائق رئيسية تعترض طريق الأمم وهي تحاول دمج التغيير والابتكار في مجتمعاتها التقليدية. ويتعين علينا لذلك أن نسعى لتعديل الاتجاهات والأنماط الفكرية الجامدة دون تقويض النسيج الاجتماعي لدولنا وتماسكها.

تعاون وفد بلادي التام ونحن نعمل من أجل تحقيق نتيجة مثمرة لهذه الدورة الاستثنائية البالغة الأهمية للجمعية العامة.

هذه الدورة الاستثنائية وفرت لنا فرصة سارة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ولاعتماد استراتيجية جديدة تحتوي على مزيد من الإجراءات والمبادرات للإسراع بتنفيذ المنهاج. في بيجين أبلغ وفد ميانمار المجتمع الدولي بوضع المرأة في ميانمار، التي تحظى بمساواة مع الرجل بشكل فريد من نوعه باعتبارها حقاً موروثاً. ووفدي يود الآن أن يبلغ الجمعية بما قامت به حكومة ميانمار منذ بيجين من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة ياي (كوت ديفوار).

ولكن أولاً، اسمحوا لي بتجديد ذاكرتنا الجماعية بالتذكير مرة أخرى بأن جميع المواطنين في ميانمار متساوون أمام القانون، بصرف النظر عن العرق أو الدين أو الوضع أو الجنس وتتمتع المرأة أيضاً بحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متساوية. منذ بيجين أنشأنا وبشكل منتظم آلية وطنية للنهوض بتقدم المرأة. ويوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ أنشئت اللجنة الوطنية لميانمار للقيام بأنشطة للتقدم بالمرأة، وحدد ذلك اليوم باعتباره يوم المرأة في ميانمار. وشكلت لجان عمل على المستوى الوطني ومستوى الولايات والقطاعات الإدارية والبلديات.

وكمتابعة لأعمال مؤتمر بيجين، أصبحت ميانمار في تموز/يوليه ١٩٩٧ طرفاً بالاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقدمت تقريرها الأولي.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، اعتمدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة خطة العمل الوطنية لميانمار من أجل تقدم المرأة. وقد حددت ستة مجالات - التعليم، والصحة، والاقتصاد،

المرأة في أنحاء العالم في مجتمعاتها. وهذا الوضع زادت من حدته الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للعديد من البلدان.

وفي هذا السياق أود أن أقترح مبادرة شبيهة بمرفق البيئة العالمي، مثل صندوق استثماري للمرأة أو مرفق عالمي للمرأة. ومن شأن هذا المرفق أن يعمل كمظلة للمؤسسات والبرامج والصناديق التي تضطلع بوضع الاستراتيجيات. وهذا من شأنه أن يعزز الجهود المتناثرة الآن ويزيد الموارد للوفاء بمجالات الأولوية ذات الاهتمام العالمي المحددة في بيجين.

أخيراً، لست بحاجة إلى التركيز على أن دور أسرة منظمات الأمم المتحدة هام في المجال الإنمائي كما هو في المجالين السياسي والأمني. لا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم دون تقدم على الجبهة الإنمائية. ولذلك نأمل أن يقرن مجتمع المانحين الدوليين، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة، أقوالهما عن مشاركتهم بأعمال ملموسة من أجل تنسيق أفضل ودعم أحسن استهدافاً وتدفق أكبر لموارد المعونة.

نحن على ثقة بأن الأعضاء سيوافقون في هذه الدورة الاستثنائية على توصيات عملية تقدم إلى مؤتمر القمة الألفي في شهر أيلول/سبتمبر المقبل حتى يحتل موضوع المساواة بين الجنسين مكانه الصحيح على جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وأتمنى للمناقشة أن تسفر عن نتيجة ناجحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد وين مرا، رئيس وفد ميانمار.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يشعر

وفدي ببالغ السرور إذ يراكم، السيد الرئيس، تترأسون هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للنهوض بقضية عزيزة علينا جميعاً: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". وأود أنؤكد لكم

الأمهات والأطفال. وبالمثل كان اتحاد الأعمال الحرة النسائية في ميانمار نشطا في تعزيز دور المرأة الميانمارية في الأعمال التجارية. وتتضمن بعض الأنشطة الناجحة للاتحاد نقل التكنولوجيا والبرامج المدرة للدخل إلى المرأة الريفية وكذلك توفير الائتمانات والقروض للمرأة.

وتؤثر الديانة والثقافة في ميانمار على سلوك الرجل والمرأة على السواء. وحتى في عصر العولمة، وربما بسببها، من المهم إعطاء الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في النهوض بحقوق المرأة ما يستحقه من اهتمام. وهنا أود أن أؤكد التأثير الهام لثقافة ميانمار ليس فقط في النهوض بالدوافع الإيجابية وإنما أيضا في كبح التفريط. وبسبب التأثيرات الثقافية والدينية القوية يوجد قدر ضئيل، أو لا يوجد بالمرّة، من التمييز ضد المرأة والطفلة، وحالات العنف ضدهن نادرة. وهكذا يؤمن وفدي بقوة، في مجال النهوض بحقوق المرأة، بأنه يجب وضع التنوع الثقافي في الاعتبار.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليسلط الضوء على حقيقة أن النهوض بحقوق المرأة يحتاج إلى بيئة مواتية من السلام والتنمية. وفي حالات الصراع وحالات الفقر المدقع، تكون الفئات الضعيفة، بما فيها المرأة والطفلة، أول من يتعرض لأكبر قدر من المعاناة، وأول من يقاسي. وهذه الحقيقة واضحة بصورة حية في مختلف الصراعات التي نشهدها اليوم. وفي ميانمار تأخذ الحكومة تدابير منسقة لجلب الوحدة الوطنية إلى بلد ابتلي بالتمرد منذ أكثر من ٤٠ سنة. ويسعد وفدي أن يقول إننا استطعنا، للمرة الأولى في التاريخ الحديث، أن نضع حدا للقتال الضروس بين الأشقاء أبناء وطننا وجلب السلام والاستقرار إلى بلدنا. ونتيجة لذلك نحن الآن قادرون على استغلال مواردنا وتركيز طاقاتنا على التنمية الاقتصادية. وفي هذه البيئة من السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي ننوي أن نعزز قضية المرأة

والثقافة، والبنات، والعنف ضد المرأة - باعتبارها مجالات حاسمة والأكثر أهمية للتقدم بالمرأة في ميانمار. ومؤخرا أضيف مجالان أساسيان آخران هما البيئة ووسائل الإعلام، وشكلت لجان فرعية لكل مجال من هذه المجالات. وهنا يود وفدي أن يركز على مجال العنف ضد المرأة. العنف ضد النساء والبنات لا يشكل مشكلة كبيرة في ميانمار. ومع ذلك، فإننا نتناول هذا الموضوع بجدية بالغة. واللجنة الفرعية المعنية بالعنف ضد المرأة والبنات لا تزال نشطة في حماية المرأة والبنات من العنف. إن قمع استغلال هذه الفئة الضعيفة توليه الحكومة ومختلف المنظمات اهتماما خاصا. وشددت الحكومة أيضا التشريعات السارية في تلك المجالات. وأنشئت مراكز لتقديم المشورة لضحايا العنف في أنحاء البلاد، ويمكن للأفراد أن يقدموا شكاوى مباشرة إلى اللجنة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، صدر قانون يعدل قانون قمع الدعارة الصادر في ١٩٤٩، لتقوية القانون الساري وفي ظل القوانين السارية يمكن فرض عقوبات شديدة، من بينها عقوبة السجن مدى الحياة، على مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي والاغتصاب.

وبالرغم من تحديد ثمانية مجالات، فإن المجالات المتبقية، مجالات المرأة والفقر، وحقوق الإنسان للمرأة، والمرأة على صعيد صنع القرار، تحظى بما تستحقه من اهتمام، نظرا لأن مجالات اهتمام منهاج عمل بيجين متشابكة ويعتمد بعضها على بعض، وأصبحت سياسات وبرامج الحكومة أكثر فعالية بمشاركة اللجان الوطنية. كما وضعت الخطط لتجميع البيانات المتعلقة بنوع الجنس في هذه المجالات.

واللجنة الوطنية تعزز التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطة العمل الوطنية. وتقوم منظمة غير حكومية، هي رابطة رعاية الأم والطفل، التي لها فروع واتحادات في جميع أنحاء البلد على مستوى القواعد الشعبية، بتكريس جهودها للنهوض بصحة ورفاهية

الفقر في أوساط النساء ووضع إجراءات وآليات للرصد في هذا المجال. كما يؤيد وفد بلادي اقتراح أن تبذل جهود خاصة خلال الجمعية العامة للألفية، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام، لتأييد وضع استراتيجية عالمية للقضاء على الفقر تأخذ في الاعتبار قضايا الجنسين.

وقد قامت الكويت بإشراك المرأة في المساهمة برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل، وبخاصة تلك البرامج ذات الصلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال مجموعة سياسات وتشريعات منها ما يتعلق بالرعاية الصحية والاهتمام بنظام رعاية الطفولة، ومنها ما يتعلق بدور المرأة في عمليات التخصيص التي تتعرض لها الآن المؤسسات الحكومية.

ثانياً، يتفق وفد بلادي مع ما ذكره الأمين العام بأنه لا يمكن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية في منهاج العمل في مجال النزاع المسلح إلا من خلال تنفيذ المعايير القانونية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لقد قامت الكويت على إثر إعلان بيجين بتشكيل لجنة وطنية دائمة لتنفيذ منهاج العمل الخاص بالمرأة تتضمن أعضاء من وزارات الدولة المختلفة، وكذلك أعضاء من الجانب الأهلي وجمعيات النفع العام المختصة. وتختص هذه اللجنة بوضع استراتيجية وخطة عمل دولة الكويت من أجل تنفيذ إعلان بيجين. كما تم إنشاء قسم المرأة التابع لإدارة المرأة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث يضطلع بالمهام التالية: أولاً، وضع خطة متكاملة للنهوض بالمرأة الكويتية تركز على قيم مجتمعتنا وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف؛ ثانياً، إعداد ومتابعة برامج أنشطة المرأة على نحو يتيح لها القيام بوظائفها الاجتماعية والثقافية؛ ثالثاً، تنفيذ ومتابعة الاتفاقات والمواثيق العربية والدولية الخاصة

والطفلة في ميانمار. إنها قضية ثمينة جداً. إنها قضية عزيزة على قلوب الناس في ميانمار، نساء ورجالاً على السواء.

في الختام أرجو أن تسمحوا لي أن أطمئن الجمعية العامة إلى أن ميانمار سوف تضاعف جهودها في النهوض بحقوق المرأة والفتاة في بيئة من السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد أبو الحسن، رئيس وفد الكويت.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أتقدم إلى السيد غورياب بالتهنئة على ترؤسه أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، مؤكداً له استعداد وفد بلادي الكامل للتعاون معه لإنجاح أعمال هذه الدورة والتوصل إلى نتائج يتطلع إليها المجتمع الدولي من أجل تعزيز عملية النهوض بالمرأة وتذليل العقبات التي تعترض ذلك.

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين". كما استمع وفد بلادي إلى الكلمة القيمة التي ألقاها الأمين العام يوم أمس، والتي عكست توجهات تتفق معها، فهي تدعم عن صدق تطلعاتنا المشتركة في سبيل ضمان المساواة والحقوق المتوازنة للمرأة ودورها الأصيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوقها السياسية.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي بمجموعة الأفكار الواردة في تقريره المقدم أمامكم، ويود أن يركز على النقطتين التاليتين:

أولاً، يتفق وفد بلادي مع الأهداف التي أشار إليها الأمين العام، والمتعلقة بمكافحة الفقر عن طريق خلق بيئة سياسية واقتصادية شاملة ملائمة، وزيادة تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً وتعزيز مشاركتها في عملية صنع القرار وتحديد أهداف وطنية وإقليمية ودولية ملموسة كوسيلة للقضاء على

بدعم الحكومة الكامل، فتوفر لها ما يلزم من دعم مادي ومعنوي، مما يؤدي إلى النهوض بالمرأة الكويتية وإفساح المجال أمامها للمشاركة بشكل كامل وفعال وبجربة مطلقة في بناء المجتمع الكويتي الحنيف.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تعزيز دور المرأة في حياة المجتمع وتذليل العقوبات التي تعترض سبيل هذه العملية، فإن المرأة الكويتية لا تزال تعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية من خلال فقدهن إما لأحد الوالدين أو شقيق أو شقيقة أو زوج، بحيث لم يعد يخفى على أحد بأن السجون العراقية لا تزال تخفي وراء قضبانها كويتيين ورعايا دول ثالثة. ومما يزيد من عمق هذه المعاناة ماطلة الحكومة العراقية حتى الآن، ومنذ ٩ سنوات، في الإفراج عن الأسرى الكويتيين، أو حتى الكشف عن مصيرهم. ويبدو هذا جلياً من خلال مقاطعة الحكومة العراقية لاجتماعات اللجنة الثلاثية المختصة بهذا الموضوع. إن موضوع الأسرى موضوع إنساني بحسب. وليس من مصلحة أحد أن يُسيّسه أو أن يستخدمه كورقة ابتزاز.

إن التزامنا الواضح بمنهاج عمل يبحر واحترام خصوصيات الشعوب الثقافية والتاريخية والدينية عامل أساسي وهام للنهوض بالمرأة وتفعيل دورها الأساسي في بناء المجتمع، جنباً إلى جنب مع الرجل، على أساس شراكة تستند إلى المساواة في الحقوق والواجبات، بما يضمن تنمية إنسانية شاملة تشمل جميع مناحي الحياة. كما تؤمن الكويت دوماً بأن عملية التنمية في كافة القطاعات هدف استراتيجي وأن تنمية المرأة وتعزيز إمكانياتها والحفاظ على كرامتها مسألة اقتناع نابع من تمسك دولة الكويت بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، التي تعطي المرأة حقوقها كاملة وبشكل سبق كافة القوانين والتشريعات الدولية.

بالأسرة والمرأة؛ رابعاً، المساهمة في وضع السياسات والبرامج والأنشطة الخاصة بتأهيل المرأة الكويتية؛ خامساً، العمل على توعية المرأة وبيان حقوقها وواجباتها تجاه الأسرة والمجتمع.

تتمتع المرأة في دولة الكويت بالشخصية القانونية منذ ميلادها. وتعترف لها التشريعات بالحقوق للصيقة بالشخصية، هذه الحقوق النابعة من الشريعة الإسلامية التي تحترم المرأة وتصور حقوقها وتكفل لها كامل المساواة. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الإسلام هو الدين الذي يضمن حقوق المرأة وكرامتها بالنسبة للديانات الأخرى. ويكفل القانون الكويتي حق الدفاع عن هذه الحقوق وصيانتها. ويعاقب على كل عدوان يقع على المرأة. وهذا الأمر تؤكد المادة ٢٩ من الدستور الكويتي التي تنص على ما يلي:

”إن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين“.

هذا وكانت الكويت قد وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٤.

كما أن المادة ٤٤ من الدستور الكويتي تكفل حق العمل لكل كويتي وحق اختيار نوعه إلى جانب حرية المرأة في مزاوله الأنشطة التجارية والمهنية. وقد بلغت نسبة مساهمة المرأة ٣٣,٥ في المائة من إجمالي قوة العمل الوطنية، موزعة على مختلف القطاعات، مما يعكس وعي المرأة الكويتية وإدراكها لأهمية وضروة مشاركتها الفعالة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي جعلها تتبوء أعلى المناصب في الدولة.

كما تشارك المرأة الكويتية في العديد من الفعاليات الاجتماعية والإعلامية عبر الجمعيات النسائية التي تقود وتنظم نشاطات المرأة الكويتية، حيث تتمتع هذه الجمعيات

ولضيق الوقت، سيقصر وفدي على التعليق بإيجاز على ثلاثة مجالات فقط هي: حقوق الإنسان وعملية صنع القرار السياسي والعمل.

عبر الأمين العام عن هذه النقطة خير تعبير عندما أشار إلى حقوق المرأة بصفتها حقوق إنسان. وهذه المسألة متضمنة باقتدار في تقريره الموضوعي ذي الأبعاد البعيدة المدى الذي أعده لمؤتمر قمة الألفية، الذي نتوق إلى نتيجته ونتوقع أن يحقق الشيء الكثير.

وبالمثل، كانت جين فوندا على حق عندما قالت إن ليس باستطاعتك أن تقضي على الفقر، ولا أن تحقق تنمية مستدامة، إن لم تُحسن حياة المرأة.

الموضوع الأساسي لهذه الدورة الاستثنائية، وهي أول دورة استثنائية تُعقد في القرن الحادي والعشرين، هو المساواة بين الجنسين، وهي إحدى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وتؤكد ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جديد ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للتساوي في الحقوق بين الرجل والمرأة، وتؤكد المادة ٢٣ من الإعلان العالمي أن "جميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو عن العمل المتساوي".

إن من الخطأ من الناحية الاجتماعية ومن الظلم من الوجهة الأخلاقية أن يصرف كل هذا الوقت في القرن الحادي والعشرين على المناقشة والمجادلة بشأن تنفيذ أحد حقوق الإنسان الأساسية والجوهرية، وهو حق يستمد جذوره من الأمر الإلهي بأن نعامل الآخرين كما نحب أن يعاملونا. وقد أبدت إليانور روزفلت، وهي من بين واضعي تصميم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في معرض تفسيرها للحكم المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ملاحظة مفادها أن أحدا لا يستطيع أن يجعلك تشعر بالنقص بدون موافقتك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لامول ستانيسلاوس، رئيس وفد غرينادا.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يهنئ وفدي السيدة أنجيلا كينغ الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، ولجنة مركز المرأة وجميع المسؤولين عن إعداد هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ومن شأن اجتماع عالمي كهذا، على هذا النحو من التشكيل والحجم والنوعية أن يمثل أفضل ما تمثله النساء، ويهيئ الفرصة لـ "المرأة ٢٠٠٠" لتؤكد من جديد مطالب المرأة بالمساواة بين الجنسين في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا سيما في ساحة العمل.

دعوني أقترح هنا أن الرجال ذوي الأخلاق العالية ينبغي ألا يشعروا على الإطلاق بتهديد النساء لهم حينما يطالبن بالمساواة، لأننا نسعى معا من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين، ونحد إلى أدنى قدر ممكن من الأسلوب الخطابي غير الضروري التكراري المشوش والخذاع السياسي والدبلوماسي، الذي ينبغي ألا يُهيمن على هذه الدورة الاستثنائية. والمرء يُعرف بأعماله لا بأقواله.

قبل أيام قليلة، في ٣١ أيار/مايو، صدر منشور للأمم المتحدة بعنوان "تقدم نساء العالم ٢٠٠٠". ويوضح هذا المنشور التقدم المحرز فضلا عن أوجه التباين التي تظل قائمة بين النساء والرجال في شتى أنحاء العالم، حسبما ذكر السيد نتين دساي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة. والمحالات الموضوعية التي تناولها المنشور بالتحليل من بين المجالات الاثني عشر المتضمنة في خطة عمل بيجين هي مجالات الصحة وحقوق الإنسان وصنع القرار السياسي والعمل والتعليم واجتماع المحلي والسكان والأسرة.

والاعتداءات الجسدية والجنسية على المرأة والبنات من جانب الرجل في جميع أنحاء العالم، من قبيل جرائم القتل غسلا للعار، والضرب، والاغتصاب، والبغاء، والإجهاض وغير ذلك من أشكال الانتهاك، التي لا يبلغ حتى عن بعضها، تتصاعد الشكاوى منها إلى السماء طلبا للانتصاف.

وفي عالم العمل، حققت المرأة بعض المكاسب، وفيما عدا بعض الاستثناءات، تمثل ثلث قوة العمل في العالم نتيجة للعمل الحر والعمل بدوام غير كامل والأعمال المتزلية. غير أن اختلال التوازن بين الجنسين لا يظهر ويشهد الإحساس به أكثر مما هو في مكان العمل، حيث تحصل المرأة في المتوسط على أجر أدنى بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من أجر الرجل عن العمل المساوي. وفي النطاقات العليا من عالم الشركات، لا تحتل النساء مناصب مماثلة لمناصب نظرائهن من الذكور.

ومن الصحيح القول أيضا بأن الأدوار المتزلية التي تؤديها المرأة بوصفها زوجة وأما، وهي بالغة الحيوية بالنسبة لرفاه المجتمع، تغمط حقها سواء في الأجر أو في القيمة. فينظر في كل مكان إلى العمل المتزلي بدون أجر مقابل على أنه مسؤولية المرأة وعلى أنه جزء من وضع المرأة. فلا غرابة في أن يكون ثلثا الفقراء والأميين في العالم من النساء، مما أدى إلى ظهور الاصطلاح الجديد "تأنيث الفقر".

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى توافق آراء ليما، الذي تمخضت عنه الدورة الثامنة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدتها في بيرو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويذكر توافق الآراء هذا أن العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة، وبرامج التكيف الهيكلي، والديون الخارجية، وما ينجم عنها من أنماط الهجرة، عوامل يمكن أن يكون لها، بين عوامل أخرى، آثار محددة وسلبية على حياة النساء ووضعهن، ولا سيما النساء في أقل المناطق نموا من الوجهة

ويوجه الكثير من الإشادة السطحية لهذه الوثيقة العالمية، التي يعدها البعض راية يبحرون في ظلها بدلا من اعتبارها دفة لتوجيه مسارهم. وكما أن الأغنية لا تصبح أغنية حتى تغنيها والجرس ليس جرسا حتى تقرعه، فكذلك الميثاق العالمي لحقوق الإنسان يكون خاليا من المعنى حتى تمارسه. أليس من الشاذ أن يظل الرجل يتحكم في الساحة السياسية، بعد مضي أكثر من ٥٠ عاما على التصديق على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، مع أن جميع الصكوك الدولية وجميع السلطات التشريعية الوطنية تتضمن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة؟

لقد بدأت غرينادا تطبيق منظور متعلق بنوع الجنس في سياساتها وبرامجها من حيث المساواة بين الجنسين، لا في الحكومة وحدها وإنما في جميع وجوه الحياة. وتدل آخر البيانات الواردة في منشورات الأمم المتحدة على أن عدد رؤساء الدول والحكومات من النساء لا يتجاوز ٩، وأن ما لا يزيد عن ٨ في المائة من وزراء العالم في بداية هذا القرن من النساء. فالسويد هي البلد الوحيد الذي توجد فيه أغلبية من الوزارات تبلغ نسبتها ٥٥ في المائة. بيد أن من دواعي سرور وفدي بعض الشيء أن يبلغكم بأن ما نسبته ٢٧ في المائة من الوزراء وأعضاء الحكومة في غرينادا من النساء. وعلى صعيد العالم، تحقق مزيد من التقدم في تعيين المرأة في المناصب العليا دون الوزارية، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي وفي المناطق المتقدمة النمو خارج أوروبا، حيث تمثل المرأة ما نسبته زهاء ٢٠ في المائة. وفي بلدي يبلغ ذلك الرقم ٤٠ في المائة.

وتستحق المرأة أن تتمتع بتمثيل أفضل في سنة ٢٠٠٠. وعلى النساء أن يتعاون معا وأن يعملن مع الرجال من ذوي النوايا الحسنة، من أجل التخفيف من حدة السيادة الأبوية أو الذكورية في المجتمع، الذي يعاني خسارة كبيرة بدون مساهمتهم. فيا لهذا من إهدار للمواهب!

السيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أنا مدرك تماما لقيود الوقت وسأكتفي بإجمال الخلفية التاريخية لاجتماع بابوا غينيا الجديدة، والنظر إلى التوجيهات الدستورية للحكم من حيث تأثيرها على المرأة وحقوق الإنسان، انتهاء بدعوة شركائنا في التنمية إلى العمل.

وأضـم صوتي أيضا إلى من سبقوني في توجيه التهـنئة إلى رئيس الجمعية العامة وأعضاء مكتبه على انتخابهم لمناصبهم الهامة بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين".

ومن دواعي سروري العميق أن أقف هنا أمام هذا المجلس لأعلن تأييد حكومتي وتأييدي الشخصي للمساواة بين الجنسين ولإتاحة الفرص أمام المرأة. وأقول إنه التزام شخصي لأن آرائي فيما يبدو آراء أقلية صغيرة في أسرتي المعيشية. فالنسبة فيها ٦ إلى ١، أي أنها بالتأكيد ضدي من جميع الوجوه. وللمزيد من الإيضاح لنا أنا وزوجتي خمس بنات. ولكنني أستمع بكل لحظة من لحظات المحن والمشاكل التي تصادف أسرتي المباشرة ولا يمكن أن أطلب شيئا أفضل.

في مجتمع بابوا غينيا الجديدة، يتوقع من رئيس العشيرة الميلانيزية أن يكون القدوة بين أبناء عشيرته في احترام القوانين العرفية وإنفاذها. وبعض القوانين العرفية قد يبدو للأعين الغربية شيئا عفى عليه الزمن ويحتاج إلى استبداله بالقيم والمعايير النموذجية الغربية. وقد يمكن تبرير بعض القوانين الأخرى على أساس أنها خدمت شعبنا لمدة تتجاوز ٤٠ ٠٠٠ عام وبالتالي فما الذي يدعونا لتغييرها مجرد أن دخيلا يطلب منا ذلك؟

كان أسلافنا أول شعب - عدا شعب استراليا الأصلي - يستوطن جزر المحيط الهادئ. وقد تم استيطان الجزر لأكثر من ٤٠ ٠٠٠ سنة. وقام بآخر هجرة كبيرة

الاقتصادية، ويمكن أن تسبب تقويضاً للأسر والمجتمعات والدول.

أما بالنسبة للمرأة في عام ٢٠٠٠، فأريد أن أشير إلى ما ورد في الأساطير الإغريقية عن سعة حيلة المرأة في عام ٤١١ قبل الميلاد ورجاحة عقلها وقوتها، خلال حرب البيلوبونيز التي اتسمت بالغباء ولم يكن لها داع فيما بين الدولتين القائمتين في مدينتي أثينا واسبرطة. إذ وضعت النساء نهاية للجنون العسكري وفضحن حق الحرب وعقمها باستيلائهن أولا على مبنى الأكروبول، الذي كان يضم الخزانة، ثم برفضهن الاستجابة لملاطفات رجالهن وجنودهن العائدين. وبالجمع بين هذين الإجراءين المتمثلين في المصادرة والإضراب عن الجنس من جانب نساء عام ٤١١ قبل الميلاد، وفقا لمسرحية أريستوفان "ليسيستراتا" وهي من روائع الكوميديا، عم السلام وتحققت التنمية في قرن بعيد جدا عن القرن الحادي والعشرين.

ختاما، استشهد بالمؤلف المسرحي النرويجي هنريك إبسن الذي ذكر قبل أكثر من مائة عام أنه لا شيء أقوى من فكرة حان أوانها. ويأمل وفدي أن تبرهن محصلة هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بصفة قاطعة على أن الوقت قد حان لتشارك نساء عام ٢٠٠٠ مع الرجال ذوي الأخلاق العالية في العمل معا من خلال التعاون العالمي والأخوي لضمان حقوق المرأة بكاملها، وفقا لما يقضي به الضمير والقانون الطبيعي وحقوق الإنسان.

وبالعمل والدعاء معا، نثق في أننا، لدى مغادرتنا هذا المكان، سَنستمتع بالرزانة التي تجعلنا نقبل الأشياء التي لا نستطيع تغييرها، وبالشجاعة اللازمة لتغيير الأشياء التي نستطيع تغييرها، وبالحكمة التي تجعلنا نعرف الفرق بينهما.

الرئيس بالنياية (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد بيتر ديكسون دونيغي، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة.

الوطنية. وهذه مبادئ توجيهية للحكومة. ورغم أنها غير ملزمة في المحاكم، إلا أنه يشترط أن تستند إليها جميع القوانين الدستورية التي تؤثر على حقوق الأفراد. والهدف الوطني الثاني يقضي بتحقيق المساواة بين جميع المواطنين ويقضي بضرورة تهيئة الفرص أمام جميع المواطنين للمشاركة بشكل نشط في التقدم السياسي، والاجتماعي، والتعليمي والأنشطة الاقتصادية في البلاد. وقد أوجد الدستور، تعزيزا لهذه المقاصد والمبادئ التوجيهية الوطنية، عددا من الحقوق الدستورية المطلقة، وعددا من الحقوق غير المطلقة التي يمكن أن ينظمها قانون يمثل لبعض الشروط الأساسية المسبقة.

والحقوق المطلقة تشتمل على الحق في الحياة. إلا أن هناك استثناء واحدا. فمن المسموح به إعدام فرد رسميا تنفيذًا لقانون يفرض عقوبة الإعدام لارتكاب عمل إجرامي. ووفقا لذلك، فإن مسألة الحق في الحياة مقدسة بمقتضى دستورنا. ولذلك فإن الإجهاض جريمة بمقتضى نظام قانوننا الجنائي.

وتشمل الحقوق الدستورية الأخرى الحق في شغل المناصب العامة، والحق في فرص العمالة المتساوية، والحق في الانضمام إلى النقابات والمنظمات غير الحكومية، وحرية العقيدة، وحرية الكلام ونشر المعلومات وما إلى ذلك.

ويعترف الدستور أيضا بأن مجتمع بابوا غينيا الجديدة قائم على وحدة الأسرة، وأن وحدة الأسرة هي التي يجب أن تُعزز. والتنفيذ الملائم لهذا المبدأ التوجيهي في دستورنا سيعني أن ممارسة حقوق الفرد يجب أن تكون لصالح وحدة الأسرة ولتعزيزها. وهذا الهدف الأولي يتعارض مع الفلسفة الغربية لحقوق الفرد. وسنظل نؤيد كل خطة وسياسة تؤيد وحدة الأسرة كأساس لمجتمع بابوا غينيا الجديدة. إن سيادة حقوق الفرد تحطم وحدة الأسرة، وتولد الخلاف الاجتماعي وتقضي على الوفاق وتؤدي إلى انهيار الخدمات الحكومية.

وهكذا يمكن أن يُقال أن أبناء بابوا غينيا الجديدة يتمتعون بالعديد من الحقوق الدستورية غير المتاحة في بعض الدول الأعضاء الأخرى. وقد اعتمدت الحكومة

أناس من أعراق أوروبية، في وقت يرجع فقط إلى القرن الماضي، قدموا إلى استراليا ونيوزيلندا، وبولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة. وقدمت كل موجة من موجات الهجرة إلى المحيط الهادئ أفكارا وطرائق عمل وأنماط حياة جديدة. وأسلوب الحياة في المحيط الهادئ، بما في ذلك في بابوا غينيا الجديدة، تأثر إلى حد كبير بالموجات الجديدة من الناس والأفكار بمرور الوقت، وهذا الاتجاه سيستمر.

إلا أن هناك اختلافا واحدا. لقد كان التغيير الذي حدث خلال السنوات الـ ٤٠ ٠٠٠ الماضية تدريجيا لكن التغيير الذي حدث خلال السنوات العشر أو العشرين الماضية كان عنيفا نتيجة طرق الاتصالات الجديدة الأسرع. لقد حول عصر الفضاء مجتمعا كان يحيا إلى ما قبل ٧٥ عاما حياة العصر الحجري ودفع به إلى عصر الكمبيوتر وتكنولوجيا الفضاء السريع الحركة. إن أبناء بابوا غينيا الجديدة يشاهدون أكثر من ٢٠ محطة تلفزيونية من أنحاء العالم، وهم الذين كانوا قبل ٧٥ عاما يستخدمون الأدوات الحجرية، وها هم يستخدمون الآن الأدوات الحديثة ويقبلون التغييرات التكنولوجية باستعداد يزيد عما كان متوقعا من قبل.

إن أبناء بابوا غينيا الجديدة يمكنهم الآن أن يتعلموا لغات أجنبية، وأن يزدوا تعلمهم في الكمبيوتر وأن يقوموا بتشغيل آليات تكنولوجية تتفق مع عصر الفضاء. ولذلك فإن خطى التغيير في بلدي أكثر سرعة، خلال جيل أو جيلين مما كان عليه الحال في السنوات الـ ٤٠ ٠٠٠ الماضية.

إلا أن بوسعنا أن نبلغ بأن ما ورد في منهاج عمل بيجين للمرأة لعام ١٩٩٥ استشرفه بالفعل رجال السياسة في بابوا غينيا الجديدة عندما صاغوا واعتمدوا دستور بابوا غينيا الجديدة في آب/أغسطس ١٩٧٥، قبل منهاج عمل بيجين بحوالي عشرين عاما.

وعلى سبيل المثال، يتضمن دستور بابوا غينيا الجديدة ما يُسمى بشكل عام بالمقاصد والمبادئ التوجيهية

الحفاز الأكثر احتمالا للتغيير؟ الجواب بكل بساطة هو: التعليم.

لذلك تولي حكومة بابوا غينيا الجديدة أولوية قصوى للتعليم. ومع ذلك، فإن ٥٠.٠٠٠ طفل كل عام يكملون مستوى التعليم الابتدائي في بابوا غينيا الجديدة لا يمكنهم أن يجدوا أماكن في المدارس الثانوية ويصبحون منسيين. إلا أنهم ليسوا منسيين باختيارهم. الحقيقة أن نسبة كبيرة منهم على مستوى دراسي فوق المتوسط. والمشكلة هي نقص المدارس والمدرسين. وهي ليست مشكلة التفرقة بين الجنسين. إنها مشكلة عامة تؤثر في كل طفل من أبناء بابوا غينيا الجديدة يتطلع إلى تعليم أعلى وأكثر ملاءمة.

إن أبناء بابوا غينيا الجديدة لا يحتاجون إلى إعادة ابتكار العجلة. لقد جئنا من العصر الحجري. ولم نكن بحاجة إلى استخدام عربة يجرها حصان؛ لقد كيفنا أنفسنا وانتقلنا مباشرة إلى عصر علوم وتكنولوجيا الكمبيوتر، وسنواصل القيام بخطوات كبيرة إذا ما أُتيحت لنا الفرصة والمساعدة الملائمتين.

ولذلك أوجه نداء واحداً إلى شركائنا الإنمائيين: استثمروا في نظام بابوا غينيا الجديدة التعليمي. التعليم أداة لإعتاق المرأة في جميع أنحاء العالم. التعليم أداة لتغيير أنماط السلوك ومعاملة الرجل والولد للمرأة والبنات. التعليم سيكفل احتياجات الرعاية الصحية للمرأة، بما فيها منع الإيدز وسائر الأمراض المعدية. التعليم يخفض معدلات الأمية. التعليم سيؤدي إلى المشاركة في صنع القرارات. التعليم يؤدي إلى التمكين الاقتصادي ويفتح فرص العمالة. التعليم يعزز حقوق الإنسان. وباختصار التعليم يعلم احترام الكرامة الإنسانية والأمومة والأسرة. التعليم يجب أن يكون أداة إنمائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

استراتيجيات عديدة ونقحتها في مناسبات عديدة سعياً إلى تنفيذ المقاصد الوطنية والأهداف التوجيهية.

وهذه السياسات تبدو جيدة على الورق. فما هي إذن المشكلة التي تواجهها بابوا غينيا الجديدة؟ إن لديها مستوى منخفضاً من التعليم بالنسبة للمرأة والبنات، ومعدل وفاة مرتفع ومعدلاً مرتفعاً للجريمة التي تُرتكب ضد المرأة ومعدلاً مرتفعاً للمرأة المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، ومستوى متدنٍ جداً من مشاركة المرأة في السياسة، وفي المواقع الحكومية العليا وفي قطاع الأعمال. نعم، لقد رأينا تقارير الأمم المتحدة فيما يخص بابوا غينيا الجديدة. وهذه تبدو مثيرة للثناء لبلد له ذلك القدرة من الموارد المعدنية.

إلا أن بابوا غينيا الجديدة أحرزت بعض التقدم في تنفيذ منهاج عمل بيجين في مجالات التعليم، والصحة، والزراعة، والبيئة وسائر القطاعات الاجتماعية، بمساعدة من شركائنا الإقليميين والدوليين. إلا أن علينا أن نبذل المزيد في هذا المضمار بعينه.

إن المشكلة ببساطة، هي أننا باعتبارنا بلداً نامياً بحاجة إلى شركاء إنمائيين مستعدين للسير معنا بدلاً من الإملاء علينا. إننا بحاجة إلى خطط إنمائية استراتيجية طويلة الأجل لتغيير الهيكل الاجتماعي الذي نشأ خلال ٤٠.٠٠٠ سنة والاستعاضة عنه بآخر مقبول بشكل عام للمجتمع في مجموعته، تراعى فيه ظروف بلدنا المتغيرة. ومع أنه صحيح أن الدستور يعترف أيضاً بقوانيننا العرفية كما كانت سائدة قبل أن تصبح دولة مستقلة ويقضي بنفاذها أيضاً، يصح أيضاً أن نقول إن ذلك القانون العرفي ليس جامداً إنه قانون حي. إنه يتغير. بمرور الوقت وفقاً للتأثيرات الخارجية. وبمجرد التسليم بمرونة مجتمع بابوا غينيا الجديدة، قد يصبح ممكناً عندها وضع خطة عمل يكون لها بمرور الوقت تأثير على القواعد العرفية وتغييرها. فما هو